

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون

الجلسة العامة ٤

الخميس، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هولكيرى . . . . . (فنلندا)

لإعادة تأكيد الالتزامات التي تعهدنا بها فيما يتعلق بجدول أعمال الموئل فضلا عن تصميمنا المشترك على البت في اتخاذ التدابير والمبادرات اللازمة لتنفيذه.

البنود ٨ و ٩ و ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

ومنذ مؤتمر اسطنبول، ظلت هايتي تبذل جهودا مكثفة في هذا المجال. ومع ذلك، فإن العديد من العقبات لا تزال تعوق العمل.

استعراض وتقييم التقدم احرز في جدول أعمال الموئل

مذكرة من الأمين العام (A/S-25/3 and Add.1)

واسمحوا لي أن أتطرق للمشاكل الرئيسية التي تؤثر على قطاع المستوطنات البشرية.

اتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات للتغلب على العقبات التي تعوق تنفيذ جدول

أعمال الموئل

أولا، ليس هناك إنتاج كاف من الوحدات السكنية، ويوجد نقص هائل في السكن، والبنية الأساسية والخدمات - نتيجة لعدم وجود أراض كافية في المناطق الحضرية، حتى لمشاريع الدولة. وأدى هذا إلى استخدام الأرض بصورة غير منضبطة، مع ما يصاحبه من مخاطر على البيئة. وثانيا، إن الموارد التقنية والمؤسسية غير كافية للنهوض بالإسكان والمباني الأساسية والخدمات.

إعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة

وهذه المشاكل متأصلة، على وجه الخصوص، في الافتقار إلى الموارد المالية في البلد؛ وضعف الدولة، ولا سيما السلطات المحلية، الأمر الذي يعوق عملية اللامركزية؛ وعدم وجود التشريع الملائم وشبكات المعلومات التي تلائم الواقع المعاصر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد جوزيف أوليفيا فرانكلين، المدير العام للمكتب الوطني للتأمين المتعلق بالشيخوخة في هايتي.

السيد فرانكلين (هايتي) (تكلم بالفرنسية): مع توسع السياسات الاجتماعية للإسكان، وخاصة في سياق التحديث، يجب إعطاء الأولوية للمستوطنات البشرية وكذلك للعناية الصحية والتعليم. وفي هايتي أعطى الموئل الثاني زحما جديدا للجهود المبذولة في قطاع المستوطنات البشرية، مما أدى بالدولة إلى وضع سياسة جديدة في هذا المجال.

ودولة هايتي، في سعيها حل هذه المشاكل وفي تنفيذ الموئل الثاني، بمساعدة من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قررت إنشاء لجنة مشتركة بين القطاعات معنية بالمستوطنات البشرية ومسؤولة عن وضع سياسة

واليوم، في السياق العام للعولمة، وتحرير الاقتصاد، وزيادة توفر المعلومات وزيادة اللامركزية في الحياة الاجتماعية والسياسية، تتيح لنا هذه الدورة الاستثنائية فرصة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي

إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-40405 (A)



والعناية الصحية والاحتفاظ بخدمة مدنية فعالة، سنعتمد إلى حد كبير على شركائنا بغية تعزيز إمكانيات تحقيق الرفاهية لشعب هايتي، ولا سيما أضعف قطاعات السكان: النساء والأطفال والمعوّزين.

وبعدونا الأمل في أن تلاحظ الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة بأسرها الجهود التي بذلناها بالفعل وأن تساعد هايتي في جهودها المصممة على التغلب على العديد من الصعاب التي تواجهها على الطريق المؤدي إلى التنمية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة لمعالي الأورابيل نيكي إيامبو، وزير الحكومات الإقليمية والمحلية والإسكان بناميبيا.

**السيد إيامبو (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):** يسعدني ويسعد وفدي أن نراكم، سيدي الرئيس، نترأسون هذه الجلسة الهامة. ونحن واثقون أن خیرتكم وقيادتكم سوف توجّهان أعمالنا أثناء استعراض وتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). وتمثل هذه الدورة علامة هامة في تاريخ الموئل، ولذلك نأمل أن تسهم بدرجة كبيرة في تحسين المستوطنات البشرية ومن ثم تكون حلما قد تتحقق.

وكجزء من التزامها نحو جدول أعمال الموئل، أنشأت حكومة ناميبيا لجنة الموئل الوطنية لتنسيق ورصد عملية تنفيذ جدول أعمال الموئل. وتزامن إعداد تقريرنا الوطني مع صياغة الخطة الإنمائية الوطنية الثانية. وفي الحقيقة كانت هذه ممارسة مثمرة جدا مكتسبة من تقييم وتقدير حالة الاستيطان البشري في البلاد وأيضا من تحديد القيود والتحديات والاستراتيجيات في عملية التنفيذ. علاوة على ذلك، تم منذ ذلك الحين صياغة سياسات وتشريعات وبرامج ومداخلات أخرى ذات صلة ضمن إطار جدول أعمال الموئل.

لقد جعلت حكومة ناميبيا الإسكان أحد مجالات الأولوية في تنمية البلد. ويؤكد دستورنا على المساواة في الحصول على سكن لائق واقتصادي وعلى الماء والبيئة الآمنة والخدمات الأساسية الأخرى بوصفها جزءا لا يتجزأ من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها شعب ناميبيا. ولقد أضفى برنامج الإسكان في ناميبيا قيمة على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأسر ذات الدخل المنخفض. وفي هذا السياق، يتم تمكين الفئات ذات الدخل المنخفض من الحصول على الأرض والتمتع بالحياة المأمونة. وفي هذه الممارسة يتم التركيز على مشاركة المجتمع في تشييد المساكن. وتوفر هذه العملية فرص عمل لصغار الماويل وعائلاتهم، مما يسفر عن خفض الفقر والبطالة.

للمستوطنات البشرية والإسكان. وتهدف تلك السياسة، التي أدخلت في عام ١٩٩٧، إلى معالجة أزمة المستوطنات البشرية بغية إحداث توازن أفضل بين مقتضيات التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة وتحسين الظروف المعيشية لأفقر قطاعات المجتمع.

ومن ضمن جهود الحكومة العديدة الرامية إلى تنفيذ هذه السياسة تحليل الصورة البيئية للعاصمة؛ وبرامج التنمية الحضرية؛ وأربعة مشروعات لبناء وحدات سكنية بالقرب من العاصمة، ومشروع خامس في المدينة الثالثة في البلد، ليه كايس.

وهناك مبادرات أخرى جارية، تشمل جهودا من أطراف أخرى فاعلة، تهدف إلى رفع وعي الجمهور العام وإلى تعبئة الموارد. وهذه الجهود تستحق الذكر في حد ذاتها: أسبوع للتخطيط الحضري، وحلقة دراسية/حلقة عمل عن التخطيط اللامركزي، وحلقة عمل عن الإسكان.

ومنذ أن تولى الرئيس جان بيرنارد أريستيد السلطة في ٧ شباط فبراير ٢٠٠١، تلتزم هايتي سياسة تقوم على الاستمرارية في مجال المستوطنات البشرية. والبرامج الرئيسية التي يجري النظر فيها تتعلق بالطرق والموانئ والمطارات، والنقل، والطاقة، والاتصالات والإسكان. وفي هذا الصدد، تعتزم الحكومة، ضمن أمور أخرى، الإسراع بتنفيذ برنامج لتنمية الأراضي؛ وتحديد مراكز الاتصال للمناطق الحضرية على أساس إمكانياتها؛ وتفتح التشريع المتعلق بالأراضي؛ وبناء مساكن ملائمة وميسورة التكلفة للجميع؛ والعمل مع القطاع المالي التقليدي، ووكالات الإسكان العام، والبلديات والتعاونيات التي تقدم قروضا صغيرة. وستبذل الجهود في سياق برامج لتعمير مدن الأكواخ، وستكون المناطق الريفية أيضا محط الاهتمام.

وسيوّلى اهتمام خاص لتشييد وإدارة المجمعات السكنية في المدن والمقاطعات، وإصلاح المباني التاريخية وتحديث المعدات في المكاتب العامة.

ومن شأن النمو الحضري غير المنضبط أن تكون له بشكل متزايد مضاعفات مباشرة على أغلبية السكان من حيث الصحة والتعليم والقانون والنظام. فهو سيحدث أشكالا جديدة من التهميش، الاقتصادي والاجتماعي معا، وبالتالي سيمثل تهديدا لاستقرار النظام الديمقراطي. وستحتفل جمهورية هايتي عما قريب، في عام ٢٠٠٤، بالذكرى المائتين لاستقلالها، والتحديات التي يجب علينا مواجهتها تحديات هائلة.

وإننا واقعون في فخ سعي: فاقصادنا الضعيف يقوض جهودنا الرامية إلى تحسين سياستنا الاقتصادية والقضاء على الفقر. واحتياجنا للاستثمار هائلة، لأن البنية المادية الأساسية قاصرة بصورة مذهلة. والواقع أننا في مجالات تدريب الموارد البشرية

الموئل لتبادل الآراء والتعلم من تجاربهم في النضال من أجل "سكن لائق للجميع" و "مستوطنات بشرية مستدامة".

علاوة على ذلك، التزمت الحكومة من خلال وزارة الحكم الإقليمي والمحلي والإسكان، بالاشتراك مع مؤسسة الإسكان الوطني ومنظمات شعبية، بإنشاء مركز للبحوث سيوفر، ضمن مهام أخرى، معلومات حول توافر مواد البناء المحلية وأفضل أساليب البناء. وتنوي الحكومة الاستفادة من الخبرة الوطنية والدولية للمساعدة في إثراء موارد البحث بالمركز.

ختاماً لكلمتي، تعيد حكومة ناميبيا التأكيد على التزامها بمهدي جدول أعمال الموئل، "السكن اللائق للجميع" و "المستوطنات البشرية المستدامة". وسوف تستكشف ناميبيا كل الإمكانيات المتاحة لنا لتحقيق هذين الهدفين. ونحن جزء، في هذا المسعى، من الأسرة الدولية، ونعتقد أن نجاحنا سوف يتحدد من خلال التزامنا بتحقيق ما حددناه هدفاً لنا.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد ناتان شارانسكي، وزير التعمير والإسكان في إسرائيل.

**السيد شارانسكي (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):** إن التزام إسرائيل بجدول أعمال الموئل يضع مواطنينا في محور سياساتنا الرامية إلى توفير المأوى وتحقيق التنمية المستدامة. فلقد وضعنا حلولاً متكاملة لإسكان مختلف مجموعات السكان، مع استراتيجيات تعترف بالاحتياجات والقدرات المختلفة لمواطنينا.

وبغية تعزيز امتلاك المنازل، نوفر رهونا عقارية مدعومة بعون مالي لجميع الذين يشتركون منازل لأول مرة، وذلك بناء على معايير اجتماعية - اقتصادية راسخة. والجمع بين الرهون العقارية المرحلية، ومعايير الشفافية، والخدمات الخاصة يتيح لنا امتلاك المنازل بنسبة تتعدى ٧٠ في المائة.

ومستوانا المرتفع لامتلاك المنازل رائع جداً في ضوء تاريخنا المتمثل في استيعاب المهاجرين. فطوال العقد الماضي، استوعبت إسرائيل بنجاح ما يزيد على مليون مهاجر معظمهم أسر فقيرة من الاتحاد السوفياتي السابق وإثيوبيا، وهم يمثلون زيادة نسبتها ٢٠ في المائة تقريباً من سكاننا الوطنيين. وبغية المساعدة على استيعاب المهاجرين، وفرت حكومتنا رهونا عقارية سخية بصورة خاصة الأمر الذي أسفر عن تحقيق معدل مرتفع لامتلاك المنازل بين المهاجرين الجدد يوازي فعلياً معدل امتلاك المنازل لدى السكان عموماً.

وبالرغم من هذه الجهود المشتركة للحكومة وشركائها يشكل النمو السكاني ضغطاً هائلاً على الإسكان والخدمات الأساسية. فالمهجرة الريفية إلى الحضر آخذة في الزيادة. إلا أنه لكينعكس حركة المهجرة من الريف إلى الحضر، حددنا نقاطاً جديدة للنمو، وتم إنشاء ١٣ بلدة أثناء تنفيذ خططنا الإنمائية الوطنية الأولى.

لقد ظل التشجيع على إقامة مجتمع عادل للجميع هدفاً نتمسك به، ويتجلى هذا في التشريع والسياسات التي تشرع فيها الحكومة، مثل قانون العمل الإيجابي، وقانون المساواة للأشخاص المتزوجين، والسياسة الوطنية المعنية بالعجز. وفي الوقت ذاته، أنيط بمؤسسات حكومية عديدة مهمة تشجيع الفرص المتساوية والإدماج الاجتماعي للجماعات المحرومة. وتم استحداث برنامج إسكان اجتماعي يستهدف المتقاعدين المسنين والأشخاص العاجزين والمحرورين، مما يعزز الإحساس بالاحترام والكرامة بين هذه الجماعات.

وبالرغم من هذه الجهود، ينتج عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وندرة المياه في ناميبيا أثر سلبي على مشاريع التنمية التي تستهدف خفض الفقر. وفي هذا الصدد، وافق مجلس وزرائنا على أوراق بيضاء بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإدارة موارد المياه.

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، تقدم الحكومة حوافز لقطاع الأعمال غير الرسمي من خلال خطة للالتزام المضمون، تمكن صغار المشتغلين بالأعمال الحرة من الحصول على خدمات المؤسسات المالية حيث يمكنهم الحصول منها على القروض للبدء في مزاوله أعمالهم. وتضمن الحكومة ٨٠ في المائة من هذه القروض. وهذه المبادرة لا تعزز التمكين الاقتصادي للجماعات الفقيرة فحسب، بل تخفف أيضاً البطالة وتخفف من حدة الفقر. وتنسجم هذه الحوافز مع مبادئ جدول أعمال الموئل وخطة العمل العالمية، وكذلك مع أهداف ومقاصد جدول أعمال القرن ٢١ لضمان التنمية المستدامة.

ويسعدني إبلاغ هذه الجمعية بأن تحقيق اللامركزية للسلطات الإقليمية والمحلية، كما يكرسها الدستور الناميبي، استمر بشكل مضطرب منذ عام ١٩٩٨. ومن خلال عملية تحقيق اللامركزية يتمكن الناس على المستوى الشعبي من المشاركة في عمليات صنع القرار التي تؤثر في حياتهم. ولضمان التخطيط والتنفيذ الفعالين لعملية تحقيق اللامركزية، أنشئت لجان للتنمية على الأصعدة المحلية والدوائر الانتخابية والمستويات الإقليمية.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، ستواصل حكومة ناميبيا، بوصفها طرفاً موقعاً على إعلان اسطنبول، التنسيق مع الحكومات الأخرى والشركاء الآخرين في جدول أعمال

إننا نتعاطف مع الفلسطينيين في معاناتهم، لكن حقيقة الأمر هي أن قدرا كبيرا من معاناتهم يأتي من السياسات المضللة لقيادتهم بالذات. وإحلال سلام حقيقي ودائم لن يتحقق إلا عندما تكون الحكومات مسؤولة أمام شعوبها، وملتزمة في الواقع بالنهوض بمواطنيها وتحقيق رفاههم.

أما بالنسبة لمواطني إسرائيل البالغ عددهم ٦ ملايين مواطن، والذين يعيشون حقا في ظل حكومة ديمقراطية، فإنهم يتعرضون للابتزاز على أيدي إرهابيين يسعون إلى جعل حياتهم اليومية حياة لا تطاق، ويصرون المستوطنات خطأ بوصفها عقبات رئيسية أمام إحلال السلام. ويجب ألا يضيء المجتمع الدولي المشروعية على هذا السعي لتحقيق أهداف سياسية عن طريق العنف والإرهاب.

إن إسرائيل بلد يتصدر العالم الحر في مكافحة الإرهاب. فالاستسلام لابتزاز الإرهابيين سيضعهم تحت وطأة وسيعززهم في جميع أنحاء العالم. وعليه، فمن مصلحة جميع الأمم الحرة أن تعمل معا لإخضاع المنظمات الإرهابية ومنعها من تدمير إرادة الشعوب الحرة.

وفي حالتنا، تم الاتفاق سابقا على أن مسألة المستوطنات سوف تُطرح في سياق المفاوضات الثنائية المتعلقة باتفاق المركز النهائي. ووقف أعمال العنف، بالمقابل، ليس مسألة يجري التفاوض عليها أو طرحها أو سحبها ساعة يشاؤون. فوقف أعمال العنف هو الشرط الأساسي المسبق لجميع الحلول التي تنطوي عليها عملية السلام. وتلك الصيغة تعود إلى عام ١٩٩٣، وهي صيغة اتفق عليها كلا الطرفين.

ووقف أعمال العنف هو التوصية الرئيسية الواردة في تقرير لجنة ميتشيل، وهو التقرير الذي أيدته إسرائيل في جميع جوانبه، ويظل وقف العنف ركيزة جميع التدابير الأخرى التي يتعين أن تتبع ذلك. فالإرهاب والعنف يجب أن يتوقفا قبل أن تتمكن من المضي قدما.

وأود أن أختتم كلامي بإعادة تأكيد التزام إسرائيل بأهداف ومبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبالحاجة إلى تعزيز النمو الحضري والإقليمي المتكامل. ويجب أن تؤكد مجددا الترابط القائم بين المستوطنات البشرية حول العالم، والعمل على تعزيز الظروف المعيشية لجميع سكان العالم البالغ عددهم ٦ بلايين نسمة. وتتطلع إسرائيل إلى اليوم الذي يتحقق فيه المأوى المأمون والأمن، والذي تتحقق فيه نبوءة النبي أشعيا القائل: "السلام عليكم، والسلام على الأبعدين والأقربين معا".

وبوسعي أن أشهد شخصا على فعالية هذه السياسات المتعلقة بتوفير المأوى، حيث أنني أتيت إلى إسرائيل بوصفي مهاجرا جديدا في أواخر الثمانينات، واستفدت من برامج المساعدة التي ينفذها بلدنا.

وأود أن أؤكد على أن سياستنا المتعلقة باستيعاب المهاجرين تعمل جنبا إلى جنب مع التزامنا بتلبية احتياجات الأسر الإسرائيلية الراحلة. وأنشأنا مجموعة برامج خاصة لتقديم المساعدة إلى المتزوجين من الشباب، والأسر ذات الوالد الوحيد أو الوالدة الوحيدة والعزب وكبار السن والأشخاص الذين لديهم عاهات جسدية. وهذه البرامج متوفرة بدون استثناء لجميع شرائح المجتمع الإسرائيلي، والمهاجرين القدامى والمهاجرين واليهود والعرب. علاوة على ذلك، وبغية المساعدة على تعزيز التنمية المستدامة على صعيد الوطن، أقوم، بصفتي وزيرا للدخالية، برعاية إعداد خطط عديدة، بما في ذلك خطط لثلاثين من المدن والبلدات العربية.

هناك بعض الوفود التي اختارت للأسف أن تستغل الدورة الراحلة لشن هجمات سياسية لا أساس لها من الصحة ضد إسرائيل، بدلا من الإسهام في المناقشات بطريقة مثمرة. وأنا متأسف من صميم قلبي لأنني مضطر الآن للخروج عن بياني الأصلي والتصدي لتلك الاتهامات.

لقد حضرت إلى هنا مباشرة من جنازات تُقفل القلب حيث دفن الأهالي ٢٠ مراهقة ومراهقا قُضي عليهم بوحشية في مرقص في تل أبيب يوم الجمعة الماضي. وحتى بعد أن شهدت إسرائيل هذه المذبحة الأليمة - وهي أحدث مذبح وأعنفها في حملة من الأعمال الإرهابية لمدة ثمانية أشهر - فهي تمارس ضبط النفس. في غضون ذلك، وبغية إعطاء السلام فرصة أخرى، اخترنا ألا نستعمل قدراتنا العسكرية. وعلى رغم سياسة ضبط النفس تلك التي لا سابق لها، توجّه إلينا التهمة، من على هذا المنبر، باستعمال القوة المفرطة. والحقيقة أن إسرائيل تواجه حملة منسقة لا سابق لها من الإرهاب تنظمها القيادة الفلسطينية التي تسهم أيضا بدفع عشرات الجنود إلى هذه الحرب عن طريق الإفراج من السجناء الفلسطينية عن إرهابيين صدرت الأحكام بحقهم.

ونحن بصفتنا وزراء للإسكان وخبراء في الموثل، نعلم جميعا أن الأساس المتين هام بالنسبة لتشييد هيكل متين. وعملية أوصلو للسلام التي قدمت الكثير من الوعود، قامت على الالتزام بعدم العنف، بناء على أملنا في أن إرهابيي الأمم أصبحوا شركاءنا في السلام. وبعد ثماني سنوات، يعكف الزعماء الذين أصبحوا مرة أخرى المدافعين بلا منازع عن الإرهاب، على تهديد أسس السلام.

للمستوطنات البشرية خاضعة بصورة أساسية للسلطات المحلية. فضلا عن ذلك، يسري أن أشير إلى أنه بصدد ترسيخ عملية اللامركزية، تقوم الحكومات الإقليمية بممارسة عملها منذ عام ١٩٩٦. وهذه ركيزة أساسية حاسمة في بحثنا من أجل تحقيق تنمية متسقة بين المدن والمناطق الريفية في منطقتنا وتساعد في تعزيز اقتصادها. إن اعتماد ميثاق المجتمعات المحلية، حسيما وضعه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، والذي يسمح بمزيد من التوسع في أنشطة السلطات المحلية في ما يتصل بإدارة المستوطنات البشرية، من شأنه أن يوطد تلك الإنجازات.

وإضافة إلى ذلك، وبصدد التصدي للصعوبات الكثيرة التي تواجهها عملية التنسيق التي تقوم بها الكيانات الحضرية، اعتمد بلدنا مؤخرا برنامجا للتحضر مدته عشر سنوات في منطقة دكار، العاصمة، ينطوي في صميمه على إنشاء لجنة مشتركة. وهذا البرنامج العشري، يعد جزءا لا يتجزأ من خطط العمل التي اعتمدها الحكومة في السنة الماضية في قطاع التخطيط الحضري والموئل، وهو مصمم حسب ما أوصى الموئل الثاني، لتعزيز المبادرات الخاصة وتعزيز المشاركة التعاونية من جانب السلطات المحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والسكان. وسوف ييسر إنتاج المساكن عن طريق الاتصالات المنتظمة بين الدولة وشركائها. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الاستراتيجية ثمارها بإنجاز ١٢ ٠٠٠ وحدة سكنية سنويا بفضل عمل الأشخاص القائمين على تعمير الأراضي وتعاونيات الإسكان.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية، اتصفت متابعة الموئل الثاني بتكثيف سياسة إنشاء الشبكات الاجتماعية لتوزيع المياه. ويجري حاليا تنفيذ برامج هامة في هذا الميدان. وتهدف هذه البرامج أيضا إلى الحد من نقص المياه في دكار والمراكز الثانوية وذلك بوضع نظم توزيع فعالة وتشغيلية لشبكات مياه الشرب باستخدام شبكات عصرية يعتمد عليها.

وأود أن أذكر الاستراتيجية التي طورت ضمن السياسة الجديدة لإعادة تشكيل ملكية الأراضي، التي تعززت بإنشاء مؤسسة Droit à la Ville Foundation لتتسيق أنشطة شتى الأطراف الفاعلة في هذا الميدان. وإعادة التشكيل، التي بدأت بالفعل، سوف تسمح بتسوية ملكية الأراضي لما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ أسرة وتحسن إلى حد كبير الأحوال المعيشية لتلك الأسر وستحقق مساعي إعادة تشكيل ملكية الأراضي وتسوية أوضاعها من حيث الملكية بدعم دولي. وستمنح أولوية عليا في البرامج التي تستهلها شتى الأطراف الفاعلة المشتركة في إدارة المستوطنات البشرية. وتحسين الأوضاع المعيشية للناس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيدو سي سال، وزير تخطيط المدن والتنمية الوطنية والإقليمية في السنغال.

السيد سال (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئكم، سيدي الرئيس، وبتهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأود أن أتمنى لكم كل النجاح في توجيه أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). وأشيد بإشادة خاصة بالأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، كما أشيد ببيان الافتتاحي المثير للإعجاب.

تعتقد هذه الدورة في وقت حاسم من تاريخ الأمم المتحدة، حيث أن معظم الأسئلة التي تطرحها الدول والشعوب عن إدارة المستوطنات البشرية تظل بدون إجابة. والسنغال تتفهم أهمية إنجازات اسطنبول. ولهذا السبب، وتمشيا مع موقف المجموعة الأفريقية، نؤيد تأييدا قويا مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). وترحب السنغال بتعيين السيدة أنا كاجرومولو تيبيجوكا مؤخرا، المديرة التنفيذية للموئل؛ وهي ستحظى بدعم حكومي بدون تحفظ.

ويعلق وفد السنغال أهمية كبرى على الدورة الاستثنائية الراهنة. فلا بد لها أن تذكّر البشرية بالحاجة الماسة إلى تعزيز مكافحة الفقر وانعدام الأمان، وهما العقبتان الرئيسيتان أمام النمو الحضري المنضبط وتحسين ظروف العيش لسكان الحضر.

إن السياسة الجديدة للمستوطنات البشرية، التي وضعها فخامة السيد عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال، تتماشى مع ذلك النهج. وثمة جزء هام من تلك السياسة يتعلق بتعزيز السياسات والآليات لتوجيه عملية متابعة الموئل الثاني وجهة صحيحة.

واسمحوا لي أن أوجز بعض الأنشطة التي تضطلع بها السنغال في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

وأود أن أشير أولا إلى أن السنغال اعتمدت، في كانون الثاني/يناير الماضي، دستورا جديدا عقب إجراء استفتاء عام، يضمن بصورة رسمية حق الرجال والنساء على حد سواء في امتلاك الممتلكات. وأزيلت جميع المعوقات السابقة، قانونية كانت أم عرفية، التي عوقت ذلك الحق. والدستور الجديد يمنح المرأة حق الحصول على الأرض وامتلاكها وحق إدارة ميراثها وممتلكاتها الشخصية. ويشمل أيضا حقوق المعوقين والمسنين.

وعلى صعيد آخر، يؤكد الدستور الجديد بحاصة على تطوير القدرة التنظيمية للمجتمعات المحلية، التي تتمتع الآن بسلطة أوسع نطاقا؛ الأمر الذي يجعل الإدارة اليومية

لهم. وتلتزم الحكومات بالعمل معا للتصدي لهذه القضايا. وتلتزم كندا بتحقيق التنمية المستدامة وممارسات توفير مساكن صحية للحد من استهلاك الطاقة، وحماية صحة الساكنين، وضمان نوعية المياه وتشجيع تخطيط وتصميم المجتمعات المحلية على نحو مستدام. وستواصل كندا العمل مع كل من الجبهتين المحلية والدولية لتنفيذ التزاماتها المتصلة بالتنمية المستدامة.

وتشعر كندا بالفخر إزاء مجتمعها الشمولي، وهو مجتمع يشجع المشاركة المدنية والمشاركة العامة. وكما يسمح اقتصادنا القوي باتباع قيمنا الاجتماعية، فإن المجتمع الشمولي لا غنى عنه لوجود اقتصاد قوي. ومن خلال نظامنا الضريبي المتقدم، وتدابيرنا النشطة وشبكتنا للسلامة الاجتماعية، تمكنت كندا من الحد من التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للاستبعاد الاجتماعي. ويستفيد معظم الأسر الكندية من ارتفاع الدخل وتمتع بمزيد من الحرية الاقتصادية. وفضلا عن ذلك، ثمة تحديات كثيرة يتعين علينا أن نواجهها، بما في ذلك التصدي لمشكلة الفقر وإزالة العقبات التي تعترض مشاركة الأشخاص الذين يتعرضون لخطر التخلف عن الآخرين، مشاركة تامة في المجتمع. ولهذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة لأطفالنا.

وتعزيز المساواة بين الجنسين عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وستواصل كندا من خلال الأنشطة المحلية والدولية تشجيع تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع مجالات المجتمع.

وفي السنوات الأخيرة، زادت كندا بقدر كبير من التعاون والتنسيق مع الشركاء الكنديين العاملين في مجالي التعاون والتنمية الدوليين. ويتمثل دعم كندا للتعاون الدولي في التزاماتها المتعلقة بقضايا الفقر في العالم والدعم المقدم إلى التنمية الاقتصادية وتنمية القدرات المحلية. وقد ظللنا نعمل باستمرار في شراكة مع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ونقدم أيضا زيادة التعاون والتنسيق في جميع أنشطة تعاوننا الدولي.

(تكلم بالفرنسية)

وكندا، بإصدارها وثيقة وكالة التنمية الدولية الكندية، المعنونة "أولويات التنمية الاجتماعية"، ستركز مزيدا من الجهود على الصحة والتغذية، والتعليم الأساسي، وفيرس نقص المانة البشرية المكتسب/الإيدز وحماية الأطفال. وتشمل أولويات المساعدة الكندية الأخرى الاحتياجات الإنسانية الأساسية، والمساواة بين الجنسين، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان والحكم، وتنمية القطاع الخاص وخدمات الهياكل الأساسية.

عنصر هام من هذه الأنشطة يشكل جزءا لا يتجزأ من الحملة الوطنية لمكافحة الفقر التي استهلت الآن بمساعدة كبيرة قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأخيرا، وبغية تعزيز الأنشطة التي يجري تنفيذها حاليا في بلدي، سوف تكيف النصوص التشريعية والتنظيمية الناطمة لإدارة هذا القطاع لتلائم بيئة اللامركزية الجديدة. وهذا التكيف سيركز في المقام الأول على قانون التخطيط الحضري، الذي اكتمل تنقيحه مؤخرا، وقانون المباني الذي تجري صياغته في الوقت الحاضر.

وأختتم كلمتي بالإعراب عن رغبتنا في أن تؤكد هذه الدورة في نيويورك على الالتزام الذي تم التعهد به في اسطنبول بمشدد موارد كافية لضمان تطوير مستويات المعيشة في المدن والقرى تطويرا ملموسا. وأؤكد من جديد رسميا إرادة السنتال الأكيدة للمساهمة في تنفيذ جدول أعمال الموئل بغية ضمان تحقيق مستوطنات بشرية تتمتع بمقومات البقاء ومستدامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونرابل

ألفونسو غالانو، وزير الأشغال والخدمات العامة في كندا.

**السيد غالانو (كندا) (تكلم بالفرنسية):** يشرفني أن أمثل كندا في هذه الدورة

الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل منذ عام ١٩٩٦.

أبدأ بالتنبؤ به بالوفد الكندي المرافق لي اليوم. واستلهما بروح إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل، نعرب عن سرورنا لأن وفدنا يضم ممثلين عن جميع شركاء الموئل الكنديين. ونعتقد بأن نجاح تنفيذ جدول أعمال الموئل يقتضي مشاركة شركاء الكنديين مشاركة كاملة في أنشطة المستوطنات البشرية.

والكنديون محظوظون لأنهم يعيشون في مساكن جيدة نسبيا. إنهم يتمتعون بإمكانية جيدة للوصول إلى أسواق الإسكان والحصول على التمويل اللازم لامتلاك المنازل. وتكنولوجيا الإسكان متطورة وفقا لأحدث مجالات التقدم في هذه الصناعة. ومجتمعاتنا المحلية نشطة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وملاممة بيئيا بصورة متزايدة.

(تكلم بالانكليزية)

يسلم تقرير كندا بأن معظم الكنديين يعيشون في مساكن جيدة في مجتمعات صحية وداعمة. غير أنه لا يزال يوجد عدد من التحديات الرئيسية في مجالات إسكان السكان الأصليين، وتوفير مساكن للإيجار وإمكانية الحصول على السكن لمن لا مسكن

السياسات القطاعية بصورة أفضل وتأخذ في الاعتبار على نحو أفضل حقائق الواقع المحلي وتوقعاته.

والأهداف الأساسية المتمثلة في التضامن الاجتماعي والإقليمي، والتنوع الحضري، والتنمية المستدامة والحكم الرشيد هي التي تلهم كل أعمال الحكومة من الآن فصاعدا. وبالتالي فإن الموارد المخصصة لتعمير المناطق السكنية الكادحة وإدماج سكانها اجتماعيا قد زادت بقدر كبير، حتى يستفيد أولئك الرجال والنساء، مثل بقية الشعب الفرنسي، من العودة إلى النمو الاقتصادي.

وبصورة أكثر تعميمًا، فقد أعطي زخم جديد لفكرة العقد بين الدولة والسلطات الإقليمية وشركائهما من المجتمع المدني، بغية تجميع جهودها لدعم مشاريع تهدف إلى تحقيق التضامن الاجتماعي والتنمية المحلية معا. وقد اتخذت أيضا تدابير لزيادة مشاركة السكان المحليين في اتخاذ القرارات التي تهمهم وضمان أن تصبح المدينة مرة أخرى ملاذا للديمقراطية والمواطنة، كما ينبغي لها دائما أن تكون.

وكما هو واضح، وقفت فرنسا بقوة خلف الفكرتين الرئيسيتين لمؤتمر قمة اسطنبول: المأوى الملائم للجميع، والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

وترى الحكومة الفرنسية أن للسلطات العامة دورا حاسما تؤديه. ومهما كانت مزايا السوق، فإنها وحدها لا يمكن أن تجعل المدينة فعالة اقتصاديا، وحديقة إيكولوجية ومنسجمة اجتماعيا، فضلا عن أن توفر الحصول على السكن اللائق والخدمات المقبولة للجميع. وتدخل السلطات العامة ضروري لتنظيم الأسواق، وتقديم الدعم للأسر الأقل دخلا ولضمان اتباع نهج جماعي منضبط لتنمية كل مدينة. وجودة التنظيم والإدارة الحضريين تستلزم عملا دائما من السلطات العامة على الصعيد المحلي، وأيضا على الصعيد الوطني.

وبالنسبة لنا، يجب من الآن فصاعدا النظر إلى المدينة باعتبارها هدفا أوليا للعمل الجماعي وموضوعا مهما ترعاه الحكومة.

ولذلك فإنه يهمننا بوجه خاص أن تكون هناك نتيجة ناجحة لمداولات هذه الدورة الاستثنائية. وبالطبع نحن لا نريدها أن تتيح لأي أحد أدن فرصة للترافع عن الالتزامات المتعهد بها في اسطنبول. ويحدونا الأمل أيضا في أن تُشجع اللامركزية وأن تعزز قدرات الحكومات المحلية، وفقا للإطار القانوني لكل دولة. ونتوقع الكثير من المداولات بين الوفود الوطنية، وممثلي روابط المسؤولين المحليين والمنظمات غير الحكومية وشركاء الممثلين

وعلى الرغم من أن بلدنا يواجه عددا من التحديات، فإنه يمكننا أن نفخر بالتقدم الذي أحرز منذ عام ١٩٩٦. وختاما، أود أن أضيف أن كندا تظل ملتزمة بمبادئ وأهداف إعلان اسطنبول وجدول أعمال الممثلين.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد كلود بارتولون، وزير المدن بفرنسا.

**السيد بارتولون** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الوفد الفرنسي، أود أولا أن أؤكد تأييدي التام للبيان الذي أدلى به بالأمر الممثل السويدي باسم الاتحاد الأوروبي. وهذا الالتقاء في وجهات النظر ليس مدعاة للدهشة، لأننا جميعا في أوروبا نخلصون بشكل ثابت لرسالة اسطنبول. وبعد الممثل الثاني لا يمكن لأحد أن يتجاهل أن مستقبل بلداننا ستم صياغته بصفة أساسية في المدن، في بلدان الشمال وكذلك في بلدان الجنوب. ولكنني لست واثقا فيما إذا كان الجميع، على كل مستويات المسؤولية، قد فهموا هذا بصورة كافية.

ولذا فإنني، إلى جانب آخرين عديدين، آمل كثيرا في أن تنجح هذه الدورة الاستثنائية في إعادة تعبئة الرأي العام الدولي فيما يتعلق بنطاق وحدة وتعقيد التحديات التي لا تزال تواجه جميع المدن في العالم. ولذلك فإننا نحتاج إلى إعلان ختامي قوي، موطن العزم سياسيا، يوسع ويعظم استنتاجات اسطنبول ويمكن أن يكون له تأثير حقيقي على الرأي العالمي.

وإذا كان لنا أن نتغلب على المخاطر المرتبطة باتساع التحضر ونغتنم الفرص التي يتيحها، يجب علينا أن نفعل كل ما يمكننا لتنفيذ خطة العمل الدولية المعتمدة في اسطنبول بأسرع ما يمكن.

إننا نجتمع هنا لإجراء تقييم أولي للتقدم المحرز والمصاعب المتبقية. فلنعمل ذلك بنظرة واضحة وبدون رضا عن النفس. فمن الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وحتى لو تعين علينا العمل بسرعة فإن تنفيذ جدول أعمال الممثل يقتضي فترة طويلة.

وفي فرنسا، انطلقت الحكومة التي أُنتمى إليها والسلطات المحلية بتصميم على المسار الذي اختط في اسطنبول. ومنذ عام ١٩٩٦ أدت إصلاحات رئيسية قمنا بها إلى تحديث سياستنا المتعلقة بالممثل والحضر بصورة عميقة. وتلقى الكفاح ضد الاستبعاد ومن أجل ممارسة الحق في السكن قوة دفع جديدة. وجرى إصلاح كبير للإطار المؤسسي للسلطات المحلية لتكييفه مع تنمية المدن. وأدخلت أدوات جديدة للتخطيط الحضري، تنسق

الإطار يندرج تنظيم المغرب للمنتدى العالمي الرابع حول الفقر الحضري من ١٦ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر بمراكش، وذلك بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

لقد أنهى المغرب مؤخرا حوارا وطنيا حول إعداد التراب، هذا الحوار الديمقراطي الذي استمر على امتداد سنة بكاملها، وشاركت فيه جميع مكونات المجتمع المغربي. وقد تمخض عنه ميثاق وطني يأخذ بعين الاعتبار تحديات إعداد التراب وال عمران في إطار نظرة مستقبلية مبنية على الأسس التالية، تدعم قدرات الجهات والمستوطنات البشرية في إطار اللامركزية وحسن تدبير الشأن العام؛ والتدبير العقلاني للموارد الطبيعية، والنفائات الصلبة والسائلة، وكذا المحافظة على البيئة، حيث تسعى المملكة المغربية إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، خاصة وأن المغرب سيحتضن المؤتمر العالمي للتغيرات المناخية خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بمراكش؛ وتعزيز دور المرأة، والمجتمع المدني، والجمعيات غير الحكومية، بإصلاح عدد من النصوص القانونية (قانون الجمعيات، مدونة الأحوال الشخصية، مدونة الانتخابات...) وذلك لتقوية حس المواطنة لدى جميع مكونات المجتمع المغربي.

إن المملكة المغربية جعلت من حسن تدبير الشأن العام أداة للإدارة الناجعة للمستوطنات البشرية ومكافحة الفقر من جهة، ولتأهيل المملكة للاستحقاقات التي تفرضها العولمة من جهة أخرى (خاصة وأن اتفاق التبادل الحر بين المغرب والمجموعة الأوروبية سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من سنة ٢٠١٠)، ومن هذا المنظور انطلقت بالمغرب عدة ورش عمل نذكر منها، اعتماد قانون جديد أكثر شفافية في مجال الصفقات العمومية، وإنجاز الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٠-٢٠٠٤)؛ وتهيئة التصميم الوطني لإعداد التراب؛ ومراجعة ميثاق الجماعات المحلية لإعطاء مسؤولية أكبر للمنتخبين والمواطنين في تدبير الشؤون المحلية؛ ومراجعة قانون الصحافة، من أجل تمكين الصحفيين وجميع عناصر المجتمع من ضمانات أوسع فيما يخص حرية التعبير.

ولا يفوتني أن أنهى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومديرته التنفيذية على العمل الجيد الذي ينجزه، وأجدد التأكيد على تأييد المملكة المغربية لكل المبادرات التي ستساهم في تعزيز قدرات المركز بما يتيح له دعم الحكومات في استمرارها في تنفيذ جدول أعمال الميثاق.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطني الكلمة الآن لمعالي الأونرابل جاكوب نكاتي، وزير الأراضي والإسكان والبيئة في بوتسوانا.

الآخرين. ويجدون الأمل في أن تكون الحوارات المواضيعية التي تمثل أعمال الشراكة من بين المعالم الهامة في هذه الدورة.

وأخيرا، نأمل أيضا في أن تسفر هذه الدورة عن مشاركة أقوى من جانب جميع المنظمات الدولية، وخاصة وكالات الأمم المتحدة المختصة، في تنفيذ خطة العمل العالمية المعتمدة في اسطنبول. ويجب علينا بشكل خاص تعزيز الدور التنسيقي والمتنح للقوة الدافعة المنوطة بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نيروبي.

وأخيرا، أود أن أشدد على الإسهام الحيوي الذي يمكن للمدن، ويجب عليها، أن تقدمه للأهداف العامة للتنمية المستدامة. ومن المهم في هذا الصدد للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، المزمع عقده في جوهانسبورغ في السنة المقبلة، أن يأخذ في الاعتبار البعد الإنساني بصورة واضحة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد محمد البازجي، وزير التنمية الوطنية والإقليمية، وتخطيط المدن، والإسكان والبيئة في المغرب.

**السيد البازجي (المغرب):** منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، أصبح تطور المستوطنات البشرية وتنفيذ برنامج الموئل بالمغرب يندرج في سياق سياسي تطبعه إرادة الحكومة المغربية من أجل وضع التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر ضمن الأولويات الأساسية لتدخلها.

ويندرج هذا التوجه في إطار التزام المملكة المغربية بتنفيذ الالتزامات والتوصيات المعتمدة في اسطنبول سنة ١٩٩٦ حيث وضعت عددا من التدابير تهدف إلى متابعة التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات.

وفي هذا الإطار تنجز المملكة المغربية برنامجا واسعا لتنمية المستوطنات البشرية من خلال عمليات لإعادة هيكلة وتأهيل الأحياء الناقصة التجهيز.

وبموازاة مع هذه العمليات، قامت المملكة المغربية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ بإنجاز برنامج نموذجي لمكافحة الفقر في الوسط الحضري وشبه الحضري بثلاث مدن كبرى، وقد أنجزت هذه التجربة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ومن المرتقب تعميم هذه التجربة على مدن أخرى بالمملكة. كما سيتم تقديم حصيلاتها في إطار اللجنة المواضيعية، نظرا لما أحرزته من نجاح.

ومن الواضح أن هناك إرادة ثابتة للمملكة المغربية في تنفيذ كل الإجراءات وخطط العمل المتعلقة بمكافحة الفقر كما تنص عليها منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا



**السيد نكافي (بوتسوانا)** (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد بوتسوانا، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب عن سعادتي للمشاركة في هذه الدورة المكرسة لاسطنبول + ٥. ووفد بلادي يسعد أن يشارك في التهاهي التي قدمت إلى السيد الرئيس وأعضاء فريقه. وأنا على ثقة بأن مداولتنا ستكون بالنجاح بفضل خبرتكم الطويلة وحسن قيادتكم.

إن تنفيذ جدول أعمال الموئل من أكبر تحديات القرن الحادي والعشرين، خاصة وأن العالم يواجه معدلات متزايدة من التحضر، والفقر، والافتقار إلى المأوى المناسب وتفشي وباء الإيدز. ويتمثل التحدي الرئيسي في إيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين الظروف المعيشية في مستوطناتنا البشرية من أجل تحسين نوعية الحياة لشعوبنا. وتلتزم حكومة جمهورية بوتسوانا التزاما كاملا بتنفيذ جدول أعمال الموئل. ويتجلى هذا الالتزام في قيامنا بإدماج عدد من المشاريع ذات الصلة بجدول أعمال الموئل في خططنا الثامنة للتنمية الوطنية، التي يستمر العمل بها حتى عام ٢٠٠٣. وفي هذا الصدد، نفذنا عددا من المشاريع الواردة في خطة العمل الوطنية وتقرير الموئل الوطني. وتتعلق هذه المشاريع بالقضايا الرئيسية المتمثلة في إيجاد المأوى، والتنمية الاجتماعية، والإدارة البيئية، والتنمية الاقتصادية، والإدارة الرشيدة والتعاون الدولي.

وهناك إنجازان من أبرز إنجازات بوتسوانا، استهدفا تحسين حالة المأوى والمستوطنات البشرية في البلاد، يتمثلان في اعتماد السياسة الوطنية للمستوطنات البشرية في شهر آب/أغسطس ١٩٩٨ والسياسة الوطنية للإسكان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وتتضمن السياسة الوطنية للإسكان عددا من المشاريع هي الآن في مختلف المراحل التنفيذية. وتدرك الحكومة بوضوح هذه السياسة أنها لا يمكن أن تظل هي الجهة الوحيدة التي تعنى بتوفير الإسكان، ومن ثم، فقد سلمت بأهمية إقامة شراكات نشطة مع أصحاب المصالح الآخرين. وتركز الحكومة الآن على أن يكون التيسير هو دورها الرئيسي، بينما تتزايد مشاركة أصحاب المصالح الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص، في خدمة الأرض وتميئها.

ومن الجوانب الجديدة الأخرى لهذه السياسة النهوض بالإسكان بوصفه أداة لتمكين الاقتصادي للفقراء من المواطنين. فالأسر شديدة الفقر التي لا تساهل لبرامج المساعدة الحكومية القائمة ستستفيد الآن من برنامج تخفيف الفقر والإسكان، الذي دخل الآن في مرحلة رائدة. والهدف من هذا البرنامج ليس مجرد توفير المهارات الأساسية لأمثال هذه الأسر لبناء مساكنها فحسب، بل وتجهيزها بمهارات إدارة الأعمال الأساسية، وإيجاد

فرص العمل التي تدر دخلا بغية تحسين مستوى معيشتها. وقد أظهر البرنامج التجريبي بالفعل علامات إيجابية في مرحلة تنفيذه المبكرة.

علاوة على ذلك، فالسياسة الوطنية الجديدة المعنية بالإسكان سوف توسع نطاق برنامج المساعدة الذاتية في الإسكان ليشمل المناطق الريفية. وكانت الاستفادة من هذا البرنامج في الماضي محصورة في الأسر ذات الدخل المنخفض في البلدات الصغيرة.

وتهدف سياسة الاستيطان الوطنية التي أشرت إليها من قبل إلى تشجيع المستوطنات المستدامة من خلال توفير خدمات وهيكل أساسية للمستويات المختلفة من المستوطنات. وتقر السياسة بالعلاقة التكافلية بين المستوطنات الحضرية والريفية وتناصر تشجيع الروابط العملية بينها. كذلك تتناول السياسة قضايا العمالة وإيجاد الوظائف. وتوجد حاليا مشاريع جارية تستهدف تنفيذ سياسة الاستيطان الوطنية والتي تشمل إعداد استراتيجيات لتنمية المقاطعات وخططا لتنمية المستوطنات من أجل توجيه الاستثمار والتنمية المنظمة للمستوطنات. وتشمل الأولويات القادمة لتنمية المستوطنات البشرية المستدامة الرصد والتقييم المتواصلين للتقدم المحرز في تنفيذ سياسة الاستيطان الوطنية، بهدف تحديد الحاجة إلى توجهات جديدة في هذه السياسة. علاوة على ذلك، تبذل جهود لوضع مؤشرات إسكانية وحضرية، وكذلك ملخصات بيانية لمختلف مستويات المستوطنات. وسوف يساعدنا هذا في تقييم أثر مبادرات التنمية الحضرية المختلفة وصنع القرار الواعي.

والحكومة ملتزمة أيضا بتوفير الفرص المتساوية في الحصول على الأرض والحيازة الآمنة. وبوتسوانا لديها ثلاث فئات من الأراضي - وهي الأراضي القبلية، والمملوكة للدولة، والأراضي الحرة - المتاحة لتلبية الاحتياجات المختلفة لشعب بوتسوانا. ولكل شخص الحرية في الاحتفاظ بأرض في إطار أي من الفئات الثلاث هذه. ومن الأهمية التنويه بأن الأراضي القبلية تشكل ٧١ في المائة من الأرض في بوتسوانا، وهي تفي باحتياجات غالبية السكان. والأراضي المدرجة في هذه الفئة متاحة لأصحاب كل المداخل، حيث يتم تخصيصها مجاناً لطالبيها. وتباع أرض الدولة بأسعار التكلفة، كما قدمت الحكومة إعانات مباشرة لإتاحة هذه الأراضي للأسر ذات الدخل المنخفض.

أما مسألة المساواة بين الجنسين فهي موضوع الساعة اليوم دوليا، وهي إحدى القضايا التي يتم تناولها في بوتسوانا. ولهذا الغرض، تمر كل القوانين المعنية بالجنسين الآن بمراحل مختلفة من التقيق. ومن النماذج الواضحة لعزم الحكومة على تصميم برامج تراعي الجنسين دراسة أمرت الحكومة بإجرائها للنظر في مختلف الوثائق السياسية المعنية بالجنسين والتنمية. ولقد بدأ تنفيذ استراتيجية يشار إليها بشكل عام بوصفها البرنامج الوطني

الأعمال في البرلمان والسلطة المحلية والقطاع الخاص والنسيج الجمعياتي، وحللتنا بنويورك مدعين بتقرير وطني ساهم في إعداده وتحمست لتنفيذه كل القوى الوطنية الحية.

ويستشف من التقرير أن تونس حرصت على وضع الإطار القانوني والمباكل الكفيلة بالتخطيط المنظم للنمو العمراني وتوسع المدن وتنظيم استعمال المجال الترابي الوطني وتشريك البلديات والهيئات الجهوية والمحلية في إحكام التصرف في مجالات المستوطنات البشرية مواكبة لتطور نسبة التحضر التي ارتفعت إلى ٦٢,٨ في المائة سنة ٢٠٠٠.

وقد واجهت تونس هذه الظاهرة بأخذ العديد من الإجراءات لدعم إنتاج الأراضي المهيأة والترفع في العرض المنظم للمقاسم الاجتماعية وإنجاد آليات ملائمة لإرساء تخطيط عمراني مدروس يركز على مثال توجيهي لتهيئة التراب الوطني وأمتلة توجيهية لتهيئة المدن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة المحافظة على الأراضي الفلاحية الخصبة، وهي كلها آليات تنصهر ضمن إحدى شعارات الندوة الأهمية هذه الرامية إلى "التحكم في ظاهرة التحضر السريع في إطار تنمية مستدامة".

كما أبرزنا في تقريرنا أن تونس اهتمت إلى وضع وتنفيذ خطة وطنية خصوصية هدفها تكريس العدل والمساواة، وذلك بالاعتماد على المواطن في حد ذاته بدون تمييز بين الجنسين. وعلى أساس ذلك فقد وقفنا إلى تحقيق نجاحات معتبرة، حيث أن عدد المساكن أصبح يفوق عدد العائلات بنسبة ١٣ في المائة سنة ١٩٩٩، وأن عدد المالكين للمساكن التي يشغلونها تصل إلى ٧٨,٢ في المائة، كما أن غالبية تجمعاتنا العمرانية ومساكننا تتوفر بها التجهيزات الأساسية، فنسبة الربط بشبكة النور الكهربائي ارتفعت من ٨٦ في المائة سنة ١٩٩٤ إلى ٩٤,٦ في المائة سنة ١٩٩٩، وناهزت نسبة التزود بالماء الصالح للشرب ٧٥,٢ في المائة سنة ١٩٩٩ وبلغت نسبة ربط المساكن بشبكة التصريف الصحي في الوسط الحضري ٦٧,٧ في المائة خلال نفس الفترة.

ونحن نشاطر الجمعية الدولية الرأي في أن النمو المتوازن للمدن والمناطق الحضرية لا يمكن أن يكتب له الدوام بدون وضع برامج هادفة إلى مقاومة الفقر، الذي تقلصت نسبته في تونس سنة ٢٠٠٠ إلى ٤,٢ في المائة، وإلى النهوض بالفئات الضعيفة والعمل على تحسين ظروف عيش سائر المواطنين في المناطق الريفية. ومن أجل ذلك بادر سيادة الرئيس زين العابدين بن علي في برنامجه المستقبلي بإقرار القضاء، قبل نهاية سنة ٢٠٠٤، على ما تبقى من مساكن متواضعة وهي تمثل حوالي ١,٢ في المائة من مجمل الرصيد السكاني العام، وبذلك تكون تونس قد توصلت إلى تحقيق الهدف الأول الذي اتخذته ندوتكم الموقرة كشعار، ألا وهو: تأمين المسكن المناسب للجميع.

للجنسين في عام ١٩٩٨. والبرنامج هو بيان شامل للرؤية والأهداف والاستراتيجيات والأعمال التي تلمح بوتسوانا في تحقيقها في العشرين عاما التي تلي تدشين البرنامج.

وإدارة البيئة هي من أهم أولويات بوتسوانا. ويتم اتخاذ تدابير لخفض التلوث بشئ أنواعه، ضمن أمور أخرى، وضمان تنفيذ الخطط البيئية المحلية.

ويتم تنفيذ المساعي المذكورة في إطار بيئة من الحكم السليم الذي يتسم بالتحقيق التدريجي للامركزية في بعض المهام الخاصة بالحكومة المركزية وتفويضها للسلطات المحلية وتعزيز هذه السلطات، بحيث يتم تمكينها من تنفيذ ولايتها. وتشمل بعض هذه المهام قيام مجالس المقاطعات بتنفيذ برنامج الإسكان في المقاطعات وتخطيط التنمية العمرانية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة في تنفيذ جدول أعمال الموئل ما زالت هناك حاجة إلى بناء المزيد من علاقات الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع الدولي، ولا سيما في مجال المساعدة الفنية. وسوف يساهم هذا كثيرا في الحد من مشاكل التنفيذ المقترنة بنقص حاد في القوى العاملة الماهرة التي تواجهها بوتسوانا.

وختاما لكلمتي، نعيد التأكيد على التزامنا بالتنفيذ الكامل لجدول أعمال الموئل ونحث كل المعنيين على أداء دور نشط وفعال.

وأخيرا، باسم حكومة جمهورية بوتسوانا، يسعدني التعهد بمبلغ سنوي خلال السنوات الخمس القادمة قدره ٧٥ ألف بولا - وهو يساوي حاليا ما يقرب من ١٤ الف دولار لمؤسسة الموئل.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد صلاح الدين بلعيد، وزير التجهيز والإسكان في تونس.

**السيد بلعيد** (تونس) (تكلم بالعربية): يسعدني أن أعبر لكم باسم تونس وباسم رئيسها، سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، عن اعتزامنا بانعقاد الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة حول تقييم مدى تنفيذ جدول أعمال الموئل الثاني، والذي من شأنه أن يزيد من تركيز أسس التنمية والرفاه الشاملين لجميع الشعوب وأن يمكن أجيالنا الراهنة من الحفاظ على المقومات الأساسية اللازمة لحياة كريمة للأجيال اللاحقة.

إن تونس قد شاركت في كافة الخطط الجهوية والدولية التي أعدت العدة للدورة الاستثنائية هذه والتي تحضرها بلادنا بوفد هام من المختصين ومن شركاء جدول

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد لازلو ميكلوس، وزير

البيئة في سلوفاكيا.

**السيد ميكلوس** (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن

أهنيكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال المؤتمر. وسلوفاكيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أدلي ببيان على الصعيد الوطني.

إن المعالم الرئيسية لسلوفاكيا فيما يتعلق بمسائل الإسكان مشاهدة لمعالم بلدان

أوروبا الوسطى الأخرى التي تميز اقتصاداتها بمرحلة انتقالية منذ عام ١٩٨٩. وهذه المعالم هي على الوجه التالي: زيادة نصيب التملك الخاص للمساكن؛ وتزايد التفرقة الاجتماعية بين السكان؛ وقيام تعارض بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي وبين أسعار المساكن في الأسواق؛ والمشاكل القائمة من ناحية المساكن الشعبية، خاصة بالنسبة للمتحدرين من طائفة روما والعاطلين عن العمل؛ وتزايد معدل أعمار كبار السن؛ وانخفاض معدلات الولادة. وبغية مواجهة هذا الوضع، تعتبر الحكومة السلوفاكية الإسكان بمثابة برنامجها ذي الأولوية للفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٢. وقد أسفر هذا الجهد، في العام الماضي، عن وقف التراجع في تشييد المساكن وفي مضاعفة عدد المساكن المنجزة مقارنة بالمساكن المنجزة في عام ١٩٩٥.

والتوصيات التي أصدرتها مؤسسة كونتري بروفنايل بمساعدة المؤتمر ولجنة

الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا تعيننا على وضع تشريعات وإعانات بغية التصدي للمشاكل المذكورة. والإطار القانوني والتنظيمي للإسكان يضارع فعلا إطار الاتحاد الأوروبي. وإصلاح الإدارة العامة في سلوفاكيا هذا العام سيحيل العديد من مسؤوليات الإسكان والتخطيط على الحكومات المحلية، على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وكل ذلك يشير إلى أننا نسير على الطريق الصحيح.

والمعالم الرئيسية المحددة التي تؤثر على التنمية المستدامة للمستوطنات في

سلوفاكيا مرتبطة بموقعها في وسط أوروبا بالذات، أي في جبال كارباتيا التي تشكل الحد الفاصل بين بحر البلطيق وبحر الشمال والبحر الأسود. وهذا سبب للتطورات التالية: وجود تفاوتات إقليمية كبيرة - مثلا، معدل التنمية في منطقة براتيسلافا يصل إلى نحو ٧٠ في المائة من معدل الاتحاد الأوروبي؛ وقسم كبير من المستوطنات الصغيرة - يبلغ ٨٨ في المائة من جميع المستوطنات يسكنها أقل من ٢٠٠٠ نسمة، معظمهم منتشرون في

ونأمل أن تؤدي النقاشات الخاصة بتقييم المؤتمر الثاني إلى مزيد من توحيد

المفاهيم وإلى التوصل إلى فهم عميق للعلاقة القائمة بين الخطة العالمية والخطط الوطنية. فترابط المشاكل التي يطرحها التحضر المتزايد في ظل العولمة المتسارعة للاقتصاد وضرورات تلبية مختلف حاجيات السكان، جعلها تكتسي طابعا دوليا في أغلب الحالات.

ومن هذا المنطلق جاءت مبادرة تونس بصوت رئيسها زين العابدين بن علي وهي تتضمن إنشاء صندوق عالمي للتضامن تمثل مهمته الأساسية في توفير آلية للمجموعة الدولية تمكنها من مقاومة الفقر والتهوؤ بالمناطق الأقل حظا في العالم، وبحول من هبات ومساهمات طوعية.

وهو نداء انبني عن قناعة شخصية لدى سيادته قوامها أنه لم يعد في الإمكان تصور عالم أو بلدان متوازنة وأمنة بدون تحقيق ظروف العيش الملائمة للجميع. كما أنه انبني على تجربة وطنية ناجحة انطلقت سنة ١٩٩٣ بإحداث صندوق التضامن الوطني، ومكنت في ظرف وجيز لا يتعدى سبع سنوات من تعبئة حوالي ٥٥٠ مليون دينار تونسي، أو ما يعادلها بالدولار، انتفعت بها أكثر من ١٤٥٠ منطقة منعزلة ومحرومة تقيم فيها حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ أسرة توفرت لها إمكانية الانتفاع بمرافق الحياة الأساسية من طرقات وماء صالح للشرب وكهرباء إضافة إلى موارد الرزق والعمل والاندماج في حركة التنمية الشاملة للبلاد. وقد كنا أبرزنا خلال مساهمة تونس في الندوة الدولية أوروبان ٢١ التي التأمست ببرلين في بداية تموز/يوليه ٢٠٠٠ مدى نجاعة هذه الآليات في تثبيت ساكني الريف بمناطقهم الأصلية والحد من ظاهرة النزوح نحو المدن الكبرى، وهي تجربة يمكن تعميمها على العديد من بلدان العالم.

كما أن الاهتمام الذي أظهره زوار تونس من البلدان الصديقة والشقيقة لمشاريع صندوق التضامن الوطني والرغبة التي أبدوها من أجل الاستفادة من هذا البرنامج الريادي هو الذي حدا بسيادة الرئيس زين العابدين بن علي إلى اتخاذ قراره الخاص بوضع تجربة تونس على ذمة الأسرة الدولية التي تسعى إلى النهوض بالإنسان والرفع من مستواه المعيشي.

إن تونس تحيي كل من ساهم في إعداد هذا الخففل الدولي الهام وتدعو المجموعة الدولية، حكومات ومنظمات وجمعيات، إلى مزيد من التكاتف والتآزر وتؤكد على استعدادها الدائم للإسهام في كل جهد دولي وإقليمي أو ثنائي غايته تحقيق شعارات حقوق الإنسان في العيش الكريم.

وكل ذلك مهم خاصة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث يتطلب التوسع في الاستثمار الأجنبي مزيداً من الأمكنة والأراضي. لذلك، فإن التنسيق المكاني للسياسات القطاعية يتصف بأهمية حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة.

ولدى تنفيذ جدول أعمال الموئل فضلاً عن خطة العمل الوطنية، فإن التعاون مع البلدان المجاورة، ولا سيما مع مجموعة بلدان فيزغراد، وبلدان الاتحاد الأوروبي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، أمر لا غنى عنه.

وهذه الدورة الاستثنائية تشكل فرصة للمجتمع الدولي كي يقيّم العمل الذي أنجز، وللإعراب عن إرادتنا السياسية لاستمرار الجهود التي نبذلها من أجل زيادة تعزيز هدفي الموئل الثاني وهما: كفاءة توفير المأوى الكافي للجميع، وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكّر الممثلين بالوقت المحدد لليانات في دورتنا الاستثنائية، وهو خمس دقائق.

أعطي الكلمة الآن للسيد إم تشن ليم، وزير تنظيم الأراضي والتحصن والإعمار في كمبوديا.

**السيد إم تشن ليم** (كمبوديا) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الحكومة الملكية في كمبوديا، يشرفني أن أفيد الجمعية العامة عن الوضع الحالي للإسكان في كمبوديا، والتقدم المحرز في هذا المجال بروح مؤتمر قمة اسطنبول الذي عقد قبل خمس سنوات.

إن كمبوديا، قبل كل شيء، بلد ريفي، يقيم أقل من ١٥ في المائة من سكانه في المناطق الحضرية. ومع ذلك، ومع أخذ النسبة السنوية لنمو السكان البالغة ٢,٤٩ في المائة في الاعتبار، هناك احتمال قوي في أن تشهد العاصمة والمناطق الحضرية الأخرى تدفقاً سكانياً من المناطق الريفية في السنوات العشر المقبلة. ونظراً لهذا الاتجاه، وبغية تجنب الخطر الناجم عن الهجرة الريفية التي لا تخضع للضوابط، تشدد الحكومة الملكية على التنمية الريفية والتنمية الإنمائية للبلدات الثانوية عن طريق الاستثمار في البنية التحتية.

وتمه عشرات الآلاف من الأسر التي تسكن العشوائيات حالياً في فنوم بنه، وهناك آلاف أخرى من الأسر تعيش في مراكز حضرية أخرى. وهؤلاء الفقراء المقيمون في المدن يعيشون في ظل ظروف بائسة، حيث أن دخلهم منخفض جداً، وظروف سكنهم غير لائقة وكذلك الخدمات العامة. وشرعت بلدية فنوم بنه، بفضل صندوق أنشأته

مناطق نائية ذات كثافة سكانية منخفضة؛ ووجود مساحات شاسعة من المحميات الطبيعية التي تتواجد فيها المياه والغابات وتكثر فيها عوامل التنوع البيولوجي الهامة، حيث إن ٤١ في المائة من سلوفاكيا تغطيها الأحراج؛ ووجود مناطق وممرات جبلية وفيرة وأودية ضيقة يسبب مشاكل بيئية وإنمائية ذات ارتباط بالنقل الدولي.

لذلك، فإن حل المشاكل البيئية والإنمائية الرئيسية، من قبيل شبكة المخارير، وتوفير المياه، وإدارة النفايات، مكلف جداً وليس مجدياً من حيث التكلفة عندما ينظر إليه بالطريقة الاقتصادية المعتادة. والمشاكل ذات الأولوية لا تبدو مرتبطة بعدد السكان مثلما تعتبر عادة، لذلك لا يسعنا بالتأكيد اعتبار التكلفة بالنسبة للشخص الواحد المعيار الرئيسي للاستثمارات البيئية والإنمائية.

ونحن نشجع الحكومات والمنظمات الدولية على أن تراعي علاقات البلد القائمة تحديداً بين هياكل المستوطنات والأوضاع الطبيعية وحالة التضاريس والمشاكل البيئية وذلك لدى تحديد أولوياتها للاستثمار في التنمية المستدامة، ولا سيما لدى النظر في أولويات مختلف برامج المساعدة والتمويل.

ونحن في سلوفاكيا فخورون أيضاً ببعض الإنجازات التي حققناها في مجال المستوطنات، ولا سيما نظامنا الخاص للتخطيط.

أما القانون المتعلق بالتخطيط العمراني، الذي عدله واعتمده البرلمان السلوفاكي في تموز/يوليه من عام ٢٠٠٠، فقد جرى تكييفه إلى حد بعيد ليتضمن البعد الإيكولوجي. ويعتبر التخطيط العمراني، بموجب هذا القانون، الأداة المتكاملة الرئيسية الأفقية المركبة للتنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة، وحماية الطبيعة والموارد الطبيعية. فهو يدخل التخطيط الإيكولوجي للأراضي والشبكات الإيكولوجية في كل صعيد تخطيطي، ويشكل الإطار للخطط القطاعية.

وكل ذلك يتوافق تمام التوافق مع الفصل العاشر من جدول أعمال القرن ٢١ - الذي نسيناه قليلاً بالفعل - ومع جدول أعمال الموئل. ونتيجة لذلك، نود أن نتقدم بتوصية أخرى بالنيابة عن البلدان الأربعة في مجموعة بلدان فيزغراد، ومفادها أن تعمل الحكومات والمنظمات الدولية على تعزيز وضع التخطيط العمراني/المكاني باعتباره الأداة الأفقية الرئيسية للتنمية المستدامة والرعاية البيئية، والمساعدة على زيادة تقبل التخطيط العمراني/المكاني لدى قطاعات أخرى بوصف ذلك إطاراً متكاملًا للتنظيم والتنمية في المجال المكاني.

المناطق الريفية. واستعمال الأراضي المنزوعة الأغنام لإنشاء مستوطنات عليها، عن طريق عملية المشاركة في التخطيط، هو مثال آخر على مبادرة اللامركزية.

وينبغي لنا أن نؤكد أيضا على أن كمبوديا تنعم بمجتمع مدني ناشط جدا، وبقطاع كبير من المنظمات غير الحكومية، يتألف مما يزيد على ٨٠٠ منظمة مسجلة وطنية ودولية على حد سواء. ويمكن لهذا القطاع أن يساهم مستقبلا في إيجاد شراكة أكثر حيوية، بغرض إجراء تحسين في مجال المستوطنات البشرية.

وبناء على هذه التجارب، ستجري كمبوديا انتخابات محلية بتاريخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢ حيث ستنتخب ٦٢١ دائرة مجالسها اللامركزية المحلية الأولى.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، أود أن أبرز مشاريع التعاون الدولي التي تتوجه تحديدا نحو الاستيطان في المناطق الحضرية، بما في ذلك المشاريع التي تضطلع بها بلدية فنوم بنه، لتنمية المجتمعات المحلية الفقيرة في المدن بدعم من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة التنمية الدولية في بريطانيا العظمى. ولقد أخذت هذه المشاريع تؤتي ثمارها بالفعل، حيث تسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ السياسة الاجتماعية للحكومة، مما يعمل على تحسين حالة حقوق الإنسان.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناننا إزاء المساعدات التقنية والمالية التي تلقيناها في هذا المجال، وأعبر عن الأمل في أن نحصل في غضون وقت قريب على مصادر تمويل أخرى من المجتمع الدولي كي تتمكن من تنفيذ جدول أعمال الموئل حسبما قرره الجمعية العامة للأمم المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة الآن لسعادة السيد محمد بن إبراهيم الجار الله، وزير الشؤون البلدية والقروية في المملكة العربية السعودية.

**السيد الجار الله (المملكة العربية السعودية):** يسرني في البداية أن أنقل لكم تحيات خدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، وتمنياته لمؤتمركم هذا بالنجاح والوصول إلى نتائج إيجابية تدفع مسيرة التنمية في دول العالم إلى مستوى أفضل.

إن المملكة العربية السعودية كانت وما زالت إحدى الدول الفاعلة ضمن منظمات الأمم المتحدة انطلاقا من قناعتها بأهمية هذه المنظمات ودورها في توحيد الجهود للرفع من مستوى معيشة واستقرار المجتمعات الإنسانية. ولهذا، لم تتأخر يوما عن المشاركة

الحكومة الملكية كمساعدة تقنية ومالية من المجتمع الدولي، في تنفيذ مشروع رائد لتنمية المجتمعات المحلية الحضرية الفقيرة، وتمكنت من توفير المساكن الكافية لما يزيد على ١٠٠ أسرة من سكان العشوائيات.

ومشكلة الإسكان والمستوطنات البشرية هي مشكلة ريفية وحضرية على حد سواء. فالفقير يجد من قدرة العديدين من أبناء كمبوديا على تحسين ظروفهم الحياتية. وفي المناطق الريفية، فإن المساكن بسيطة عموما ولكنها كافية. أما المشاكل فتتعلق أكثر ما تتعلق بمياه الشرب، والسيطرة على الفيضانات، والرعاية الصحية، وتأمين ملكية الأراضي. وانعدام البنية التحتية المادية هو أيضا عقبة أمام المستوطنات البشرية الجديدة، ويرتبط بالتالي، من حيث استدامة المستوطنات البشرية، ارتباطا وثيقا بالقدرة على التغلب على هذه الصعوبات.

ولقد وضعت الحكومة الملكية بالفعل استراتيجية لتخفيض مستوى الفقر تقوم على استراتيجية إغائية متعددة القطاعات، هدفها هو زيادة دخل الناس في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء عن طريق تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وتيسير تنمية القطاع الخاص، وتحسين البنية التحتية المادية، وتعزيز التنمية الزراعية، والنهوض بإدارة الموارد المائية ودفع التنمية الريفية، وتعزيز الحكم الرشيد.

وتركز إدارة الموارد الطبيعية على إدارة الموارد المتعلقة بالمياه في مجالات من قبيل توفير مياه الشرب، والسري، والوقاية من الفيضانات. وتعمل الحكومة على وضع سياسة مائية، ينبغي، وفقا لخطة تزويد المناطق الريفية بالمياه، أن توفر بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ المياه الصالحة للاستهلاك لنسبة كبيرة من السكان - أي ٤٠ في المائة من سكان الريف مقابل ٢٩ في المائة اليوم.

وقانون الأراضي الجديد، الذي يتوقع أن تعتمد الجمعية الوطنية في الأسابيع المقبلة، والنظام المحسن لتسجيل الأراضي سيعززان ضمان حيابة الأراضي.

وبغية تعزيز الشراكة - ولا سيما الشراكة المحلية - تروج الحكومة لعدة مشاريع ترمي إلى تحقيق اللامركزية العملية التي تنطوي على إيجاد نظام لا مركزي للإدارة يقوم على المشاركة. ولقد أنشئت لجان للتنمية القروية يتألف معظمها من النساء، في أكثر من ٣٠ في المائة من القرى، وهي تركز اهتمامها على مشاركة الرجل والمرأة وتعزيز قدرتهما بفضل التدريب المهني وتطوير الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية، وتوفير الأمن الغذائي للأسر، وإيجاد فرص العمالة عن طريق برامج مشاريع صغيرة خاصة في

ودعم الأمم المتحدة بما يحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها وما انبثق عنها من هيئات وصناديق ومؤتمرات.

وفي عام ١٩٩٦، عقد مؤتمر قمة المدن بمدينة اسطنبول، الذي كان من نتائجه وثيقة إعلان اسطنبول التي رسمت توجهات عامة لما يمكن القيام به من جهود وأعمال بهدف تحسين البيئة العمرانية وتأمين المأوى. واقرحت هذه الوثيقة أيضا السياسات والإجراءات اللازم اتخاذها للقضاء على الفقر والحفاظ على البيئة ورفع كفاءة وفعالية التخطيط العمراني وتدعيم التعاون الدولي.

وها نحن اليوم نعود للالتقاء بعد مرور خمس سنوات على مؤتمر اسطنبول لتقييم ما تم إنجازه على المستويات الدولية أو الوطنية أو الإقليمية.

اسمحوا لي أن أستعرض معكم أهم الإنجازات التي قامت بها حكومة المملكة خلال الخمس سنوات الماضية نمشيا مع أهداف وثيقة مؤتمر اسطنبول ضمن عناوين رئيسية وفق ما يلي:

أولا، في مجال وضع الاستراتيجيات والخطط لرسم السياسة العمرانية لتحقيق التنمية المستدامة للمدن والتكامل بين الحضر والريف. تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول التي بدأت منذ وقت طويل في وضع استراتيجيات وخطط للتنمية العمرانية وحققته هذه السياسة أهدافها في دفع التنمية العمرانية وتطوير المدن والقرى.

وخلال السنوات الأخيرة، اتضحت الحاجة إلى وضع استراتيجية عمرانية وطنية لتشكيل إطار عام لتوجيه التنمية العمرانية على مستوى المملكة على المدى البعيد. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق التوزيع الأمثل للسكان والأنشطة الاقتصادية والخدمات على رقعة البلاد. وتعمل هذه الاستراتيجية أيضا على الحد من هجرة السكان وتركزهم في المدن الكبيرة وكذلك تقليص فجوة التباين في مستويات التنمية بين أقاليم المملكة.

ولعل أهم المرتكزات التي استند إليها عند إعداد هذه الاستراتيجية ضرورة استدامة التنمية والحفاظ على البيئة وتحقيق أكبر قدر من العدالة في فرص التنمية وحصول المواطنين على الخدمات الأساسية في المناطق الحضرية والريفية. وكذلك استغلال إمكانيات الأقاليم على أسس اقتصادية، بما يتطابق مع ما نصت عليه وثيقة مؤتمر اسطنبول.

وخلال الفترة الحالية، فإن المملكة تقوم بإعداد استراتيجيات لتنمية المناطق على المدى البعيد لكل منطقة من المناطق الثلاث عشرة بالمملكة. وستكون هذه

الاستراتيجيات إحدى الآليات المناسبة لتنفيذ وتطبيق توجهات وأهداف وسياسات الاستراتيجية العمرانية الوطنية.

واستكمالاً لجهود تحسين البيئة العمرانية فإن المملكة بصدد الانتهاء من إعداد واعتماد استراتيجية للمياه والصرف الصحي تتضمن السياسات والإجراءات اللازمة لتطوير هذا القطاع الحيوي.

وخلال الخمس سنوات الماضية، لم تدخر حكومة المملكة جهداً في توفير وتحسين مستوى معيشة المواطنين فقامت ولا تزال تقوم بجهود مكثفة لتهيئة الخدمات والمرافق بالمدن والقرى، على السواء.

كما أن المملكة ظلت على نهجها المستمر في منح المواطنين الدفعة اللازمة للانطلاق بتقديم العديد من القروض والإعانات. ولقد بلغ مجموع ما قدمته حكومة المملكة من قروض وإعانات في مجالات محددة خلال الخمس سنوات الماضية مبلغ ٣٦ بليون ريال.

وثانياً، تفعيل ودعم القطاع الخاص للقيام بدوره كشريك أساسي في تحقيق التنمية بصفة عامة، والتنمية العمرانية بصفة خاصة. مع أن سياسة الحكومة السعودية منذ السبعينات الميلادية قد وفرت المناخ الملائم للقطاع الخاص للقيام بدور فاعل في جميع الأنشطة الإنتاجية والخدمية من خلال الدعم المالي المباشر وغير المباشر.

إلا أن المملكة خلال الخمس سنوات الماضية قد أعطت دفعة جديدة للمشاركة الفاعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وذلك من خلال إنشاء الهيئات والمؤسسات التي تقوم بذلك الدور. وشمل ذلك إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى لسرعة البت في المشاريع ورسم السياسات الاستثمارية الهامة، كما شمل إنشاء الهيئة العامة للاستثمار التي تعمل على تدعيم مبادرات القطاع الخاص، سواء كانت محلية أو دولية وذلك بهدف تفعيل دورها في عملية التنمية.

كما تم إنشاء الهيئة العليا للسياسة بهدف وضع الأطر والسياسات والعمل على دفع قطاع السياحة كي يشغل مكانته بين القطاعات المنتجة في الاقتصاد السعودي.

كما صدر نظام جديد لاستثمار رأس المال الأجنبي ونظام لتملك الأجانب للعقارات في المملكة.

هذه أمثلة لما اتخذته حكومة المملكة العربية السعودية من إجراءات في السنوات الخمس الماضية.

وثالثاً، تعاون والتزام المملكة باتفاقيات وأنشطة الأمم المتحدة.

ولا شك أن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من اضطهاد وتدمير وقتل وترويع للأبرياء من قبل الاحتلال الإسرائيلي يتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة ومع مبادئ القانون الدولي، ومع روح وهدف مؤتمر الممثل الثاني.

ولذا، فإن المملكة العربية السعودية تهيب بجميع الدول الأعضاء، وبخاصة الدول الفاعلة في مجلس الأمن الدولي، أن تقوم بواجبها لإيقاف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وتمكين هذا الشعب المظلوم من نيل حقوقه وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف.

إن المملكة العربية السعودية، إذ تؤيد المبادئ والأهداف الخيرة التي نصت عليها وثائق هذه الدورة الاستثنائية باستثناء ما يتعارض منها مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة، لترجو أن يكمل عمل هذه الدورة بالنجاح والتوفيق.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة لمعالي السيد أبرهة أسفيها، وزير الأشغال العامة لإريتريا.

**السيد أسفيها** (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أحاطب الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة باسم دولة إريتريا. فيعد خمس سنوات من مؤتمر اسطنبول، نجتمع هنا في نيويورك لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال المؤتمر ولإعادة تجديد التزامنا بمزيد من العمل ومزيد من المبادرات للتعامل مع الحالات القديمة والجديدة.

وعلى الرغم من أن بلدي لا يستطيع ادعاء النجاح في تنفيذ الهدفين التأمين لإعلان اسطنبول وجدول أعمال المؤتمر، بسبب الموارد المحدودة المتاحة له، فإن جهودا كبيرة تبذل لمعالجة بعض المسائل الأساسية التي تعتبر ضرورية جدا لتلبية طلبات السكن وكفالة المستوطنات البشرية المستدامة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن قانون إصلاح الأراضي لعام ١٩٩٤ وضمان الحيازة هما تدبيران قانونيان هاما أحدثا تغييرا أساسيا في الحصول على استخدام الأرض والملكية في إريتريا.

ومن الخطوات الهامة الأولى في السياسة الإسكانية اتخاذ التدابير القانونية والإدارية المتصلة بضمان الحيازة الدائمة. والتشريع الثاني يتعلق بإصلاح الأراضي، الذي يفترض أن يكون صعبا تنفيذه، ولكن من المعتقد على نطاق واسع أنه يعزز النمو يجعل الأرض متوفرة للأغراض المتعلقة بالأعمال التجارية والإسكان. ولكن ما هو أكثر أهمية، أنه سُنّت تدابير تشريعية لضمان حصول المرأة على الأرض والتمتع بالملكية بشكل منصف وبلا عائق، بغض النظر عن حالتها الاجتماعية.

تعتبر المملكة من الدول المؤسسة للأمم المتحدة ومنذ ذلك الوقت وهي تسعى لما فيه مصلحة المجتمع الإنساني مع غيرها من الدول وذلك بالالتزام بما يصدر من اتفاقيات ومواثيق. وخلال الخمس سنوات الماضية صدرت موافقة حكومة المملكة على اتفاقية حقوق المرأة ووثيقة مؤتمر اسطنبول: الغايات والمبادئ والالتزامات وخطة العمل العالمية.

ورابعا، دور حكومة المملكة في مساعدة فئات محددة من المجتمع. يعتبر توفير الخدمات الاجتماعية لجميع فئات المجتمع جزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. وستساهم فيها إسهاما إيجابيا. وبسهل الاستثمار في الخدمات الاجتماعية القضاء على الفقر وتحقيق السلام والإنصاف والعدل والتقدم والتماسك الاجتماعي وزيادة الإنتاجية الاقتصادية وتوفير فرص العمل المنتج والمشاركة الكاملة لكل الناس في المجتمع.

وتقوم حكومة المملكة العربية السعودية بمشاركة القطاع الخاص بتوفير فرص العمل. كما توفر الدولة التأهيل والرعاية عن طريق المؤسسات الإيوائية أو من خلال الأسر الخاصة والبديلة للأفراد ذوي العاهات الجسدية والذهنية أو المحرومين نتيجة لظروفهم الاجتماعية. وفي مجال ضمان الحياة الكريمة للطبقات الفقيرة، يتم تقديم المعاشات والإعانات والمساعدات الاجتماعية للمحتاجين.

وتولي المملكة العربية السعودية اهتماما كبيرا بحقوق الطفل. وتعمل على توفير التربية والرعاية والبيئة الآمنة التي تكفل للطفل أن ينشأ معافى جسديا ويحفظ الذهن ومتوازنا عاطفيا وموهلا اجتماعيا وقادرا على التعلم ووفرت له فرص التعليم الجيد بالمجان.

كما وفرت المملكة العربية السعودية للمرأة السعودية الحقوق التي تحافظ على كرامتها وترعاها وفقا للشريعة الإسلامية السمحاء. ووفرت لها بيئات تعليمية مأمونة وشاملة وعادلة. كما تساهم المرأة السعودية في الأعمال الوظيفية في القطاعات الحكومية والخاصة. وتشارك المرأة السعودية الشباب السعودي في تنمية المستوطنات البشرية.

وخامسا، التعاون الدولي ومساعدة الدول النامية ومناطق الكوارث. إن المملكة كانت ولا تزال من الدول الرائدة في مد يد العون والمساعدة لكثير من دول العالم. وتبلغ نسبة ما تقدمه المملكة من مساعدة خمسة في المائة من الناتج الوطني. وتعتبر هذه النسبة من أكبر النسب بين دول العالم.

وبرنامج بلادنا الخاص بالمنح والمساعدات الأكثر من ٧٠ دولة يشكل نموذجا للتعاون والشراكة الدولية.

مؤسسية ومالية قوية يعوق نقل القدرة الإدارية إلى الهيئات المحلية. ولذا فإن تعزيز الإطار المؤسسي ضروري جدا لتحسين الإدارة الحضرية.

وأود أن أدلي بتعليقات أولية عن مفهوم الشراكة مع السلطات المحلية. فمن أجل أن يكون ذلك المفهوم ناجحا، ينبغي لمشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أن تتم بتعاون وتنسيق تامين بين الجماعة المانحة والسلطة المركزية.

واسمحوا لي أن أختتم هذه المناسبة لأجسد الالتزام السياسي القوي لحكومي بالتنفيذ الكامل لمشروع إعلان اسطنبول + ٥.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة لمعالي السيد غونتيس

بوكيتيس، وزير الدولة للبيئة والتنمية الريفية في لاتفيا.

**السيد بوكيتيس** (لاتفيا) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن

أعرب عن امتنان بلدي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، والحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولجميع من في هذه القاعة، الذين جعلوا هذه الدورة الخاصة ممكنة.

وعلى سبيل التقدمة، أود أن أشدد على أن لاتفيا تقدر حقاً الجهود والإسهامات الواسعة من جميع نظرائها في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وقد أحرزت لاتفيا تقدماً ملحوظاً في انتقالها إلى اقتصاد السوق والديمقراطية. ومنذ عام ١٩٩٦ حققنا نمواً مستقراً في الاقتصاد. وعلى سبيل المثال، كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦,٦ في المائة. وقد ظل تحسين الإطار القانوني والإدارة المركزية والمحلية والاقتصاد أولوية ثابتة لحكومة لاتفيا. وإلى جانب هذا، أصبحت المنظمات غير الحكومية أقوى، وأصبح لها تأثير متزايد دائماً على العمليات ذات الأهمية الاجتماعية. والأولويات المحددة في خطة عمل لاتفيا للموئل الثاني - تطوير شبكة من الخليات المأهولة، وتوفير الفرص للسكان للحصول على سكن مناسب وتنشيط عمليات البناء الجديدة - يجري تنفيذها تدريجياً.

فقد بدأت الإصلاحات في قطاع الإسكان في لاتفيا خلال التسعينيات ويجري تنفيذها حالياً في مجالات الخصخصة، وإعادة الأمل إلى أصحابها الشرعيين وتنشيط سوق الإسكان. وطراً تغيير كبير على هيكل الحيازة بصناديق الإسكان. ففي عام ١٩٩٣، كان حوالي ٥٤ في المائة من المساكن مملوكاً للدولة والبلديات، بينما لم تزد نسبة الملكيات الخاصة عن ٤٦ في المائة. أما في عام ١٩٩٩، فبلغت نسبة الملكية الخاصة ٧٠ في المائة، ولم تشكل الملكية العامة أكثر من ٣٠ في المائة. وفي نهاية عملية الخصخصة، سيكون حوالي

والإصلاح الأخير، المنصوص عليه في دستور إريتريا، أساساً لتمكين المرأة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلد. وهذه التدابير التشريعية وغيرها، بما في ذلك قوانين العمل عندنا، قد أدخلت على أساس غير تمييزي وهي تهدف في المقام الأول إلى ضمان تنمية جغرافية موحدة مع تقريب شقة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بنوع الجنس، وفترة العمر، والحالة الاجتماعية والعجز.

ومؤخراً، تمكنت الحكومة، في شراكة مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، من البدء في تنفيذ برنامج إنشائي للمساكن المنخفضة التكلفة بإشراك الجماعات ذات الدخل المنخفض وتمكينها من المشاركة في تشييد مساكنها باستخدام المواد المحلية. وحتى يمكن لهذه البرامج أن تتوسع وتصبح مستدامة، تحاول حكومتنا تهيئة بيئة مواتية من شأنها تعزيز المشاركة النشطة من السكان، والتي يمكن أن تكون أساسية في مكافحة الفقر وتخفيفه.

ولتضييق الشقة في الحصول على الخدمات الاجتماعية بين المراكز الريفية والحضرية، ظلت حكومتنا منعمكة بنشاط في تشييد الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية في أقاصي مناطق البلد. وتأتي تلك الخطوة المتواضعة ولكنها هامة للاستجابة بصورة ملائمة للحاجة إلى الإسكان وغيره من الخدمات الاجتماعية في ظل خلفية إرث الاحتلال والصراع والغزو الذي كان له أثر سيئ على تنمية بلدي. إن الصراع الحدودي بين بلدي وإثيوبيا خلال السنوات الثلاث الماضية، الذي أضر بحوالي ١,٦ مليون شخص، قد أوجد فئات عديدة من الضحايا: من الأشخاص المشردين داخلياً، واللاجئين العائدين طوعاً، والمبعدين، وكل فئة تتطلب استجابة خاصة لاحتياجاتها.

وعلاوة على ذلك، فإن تعاقب الحرب والجفاف في بعض مناطق البلد يدفع بشبكة الأمان الاجتماعي وموارد البلد إلى نهايتها. وفي ذلك الصدد، يشعر وفدي بالامتنان بوجه خاص لإدراج الفئات الضعيفة مثل الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين في مشروع الإعلان الحالي، الذي أعتقد أن الجمعية العامة ستعتمده.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فوهاديف (أوزبكستان).

واسمحوا لي أن أشاطركم خبرتنا فيما يتعلق بأهمية الإدارة الحضرية، وهي موضوع عولج في تقرير المدير التنفيذي للموئل، وحكومتنا تؤيده تماماً. وأهداف ومبادئ تحسين الإدارة الحضرية ترمي إلى إنشاء علاقة وثيقة بين الهيئات الصانعة للقرار والسلطات المحلية المنفذة. وعلى الرغم من أن إريتريا قد أنشأت هياكل إدارية، فإن الافتقار إلى أسس



٨٠ في المائة من المساكن في لاتفيا ملكية خاصة، ولن تملك الخليات سوى ٢٠ في المائة من المساكن في شكل مساكن للإيجار أو للإسكان الاجتماعي.

وتقدم الخليات المساعدة للفقراء أو منخفضي الدخل من خلال تأجير الشقق الاجتماعية ودعم الخدمات والإيجار. وفي نفس الوقت، يذكر أنه في عام ١٩٩٩، كان بناء المساكن لا يمثل أكثر من ٤ في المائة من إجمالي أعمال البناء، وكان الجزء الأكبر من بناء المساكن يمول من السكان أنفسهم. ولا يزال هناك مجال للتحسين في ميادين المزايا الضريبية والعلاوات ذات الصلة بالاستثمار في مجال الإسكان.

إن برنامج الائتمان الإسكاني الذي اعتمده مجلس الوزراء في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠ يمثل معلما هاما في تعزيز نظام الرهن العقاري. والأهداف الرئيسية للبرنامج هي تعزيز تطوير سوق الإسكان، مما يتيح للسكان الفرصة للحصول على المسكن الملائم بتكلفة معقولة؛ وتنشيط صناعة البناء، مما يحفز نمو الاقتصاد؛ وتطوير نظام الإقراض والرهن العقاري؛ ووضع أداة جديدة للسوق المالية بإصدار سندات عقارية.

كما تحققت تحسينات في مجالات مختلفة للحماية البيئية في لاتفيا خلال السنوات الأخيرة. إذ بدأ العمل في أكثر من ٥٥ مشروعا لتحسين إمدادات المياه والصرف الصحي منذ عام ١٩٩٦. وتمت الموافقة بين التشريع الخاص بتلوث الهواء وبين متطلبات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة. وإدارة النفايات تأتي ضمن أولوياتنا سواء على مستوى الدولة أو الخليات. وفي عام ١٩٩٨، اعتمدت لاتفيا استراتيجية طويلة الأجل بشأن إدارة النفايات حتى عام ٢٠١٠.

ومنذ شهر حزيران/يونيه ١٩٩٦، وقّعت لاتفيا عددا كبيرا من الاتفاقات الدولية المتعلقة بالإسكان، والتنمية الاجتماعية، والحد من الفقر، والإدارة البيئية. ويجري في الوقت الحاضر تنفيذ البرامج المتعددة الأطراف التي بدأتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبلدان الشمال. ويقدم كل من البنك الدولي ومصرف الاستثمار الأوروبي وغيرهما من المؤسسات المالية الدولية مساعدات لبلادي في مسائل أخرى متصلة بهذه المجالات.

وفي الختام، أسمحوا لي بأن أعرب عن اقتناعي الصادق بأن اتباع نهج متكامل لإزاء المشاكل المتعلقة بالمستوطنات البشرية على المستويات الدولية، والوطنية، والمحلية هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من حلها ومن بلوغ أهدافنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إريك

ستائر، نائب الوزير بالوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، ألمانيا.

**السيد ستائر** (ألمانيا) (تكلم بالفرنسية): منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في اسطنبول عام ١٩٩٦، اكتسب موضوع المستوطنات البشرية القابلة للاستمرار مزيدا من الأهمية في ألمانيا. وليس أدل على ذلك، في جملة أمور، من أنه قد اتخذ نحو ١٧٠٠ من القرارات البلدية المتعلقة بالتنفيذ المحلي لجدول أعمال القرن ٢١. وتعكس هذه القرارات ثقافة الاتصال الجديدة بين الإدارة، والمجلس البلدي، والمواطنين والرابطات المهنية، والتجارة والصناعة والمبادرات الخاصة، والكنائس وغير ذلك كثير. وقد تبلور اقتناع واسع النطاق بأن التنمية المستدامة للمدن عنصر أساسي للتنمية المستدامة الشاملة، التي أصبحت عنصرا متكررا وبرنامجا سياسيا منذ مؤتمر ريو المنعقد عام ١٩٩٢.

والمدن مفتاح هام للتنمية المستدامة، ولهذا السبب أشعر بسعادة خاصة لأن الوفد الألماني لا يضم ممثلين للاتحاد والدولة فحسب، بل يضم كذلك مجموعة أخرى كبيرة من الرجال والنساء ومنهم العمدة وممثلو المجتمع المدني.

لقد نوقش التقرير القطري الألماني عن تنفيذ جدول أعمال الموئل في شهر شباط/فبراير الماضي في المداوالات الختامية للجنة الوطنية. وبين التقرير نواحي التقدم التي أحرزتها ألمانيا في تنفيذ القرارات المتخذة في ريو واسطنبول. وفي هذا الصدد، تستهدف السياسة الوطنية للتعمير تطوير المدينة الأوروبية من خلال تحويلها، دون إحلال هيكلية، إلى مدينة قابلة للبقاء في منطقة حضرية قابلة للاستمرار.

وفي ألمانيا، نجحنا إلى حد كبير في ضمان إسكان مناسب للأسر الكبيرة المنخفضة الدخل، والمهاجرين وكبار السن، وتحسين أحوالهم المعيشية باستمرار. وبصفة عامة، لدى ألمانيا الآن سوق متوازنة جيدة التوظيف للإسكان. وقد أصبح الحق في الإسكان مؤمنا في ألمانيا.

ومن أجل مواجهة مخاطر التوتر الاجتماعي والاستقطاب في المدن، هناك برنامج "المدينة الاجتماعية" ليكمل البرنامج الحالي للنهوض بالتخطيط الحضري. وفي عام ٢٠٠١ أنفق الاتحاد ٨٥٠ مليون مارك ألماني لتعزيز تحديد وتطوير المدن، مما يتيح النهوض بالتخطيط الحضري بدرجة كبيرة، لا لحفز التنمية الحضرية فحسب، بل وحفز التغيير الهيكلي والاقتصادي، وأيضا في مجال العمالة.

وتقدم ألمانيا إسهامها أيضا لتطوير المستوطنات البشرية القابلة للاستمرار من خلال التعاون الثنائي في مجال التنمية. وعلى الصعيد العالمي، نحن ندعم ٢٤٢ مشروعا للتنمية الحضرية والاجتماعية من خلال مساهمتنا بأكثر من ٦٥٠ مليون يورو. والتعاون

بليون نسمة بأقل من دولار واحد يوميا للفرد، ويعيش أغليتهم في المناطق الحضرية. ولذلك يجب أن يكون التحديان التاليان هما بؤرة تركيز هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

أولاً، من الأهمية بمكان تعزيز المدن بوصفها محركات التنمية الاقتصادية وأماكن الاندماج الاجتماعي. ويجب ألا تظل المدن مرحلة لثقافة الفقر، بل على النقيض، يجب أن تصبح الإطار المثالي للتغلب على الفقر. و “المدن الحالية من الأحياء الفقيرة” هو أحد الأهداف الدولية الرئيسية للتنمية التي قررتها جمعية الأنفية. وإذا أصبح العالم، كما هو متوقع، عالمًا يزداد تحضرًا، فإن نريد التوصل، إذا لم يكن في المدن، إلى هدفنا الرامي إلى خفض نسبة الفقر بمقدار النصف قبل نهاية ٢٠١٥ لقد دعا برنامج العمل لمحاربة الفقر الذي اعتمدته حكومة ألمانيا الاتحادية في نيسان/أبريل ٢٠٠١ إلى تقديم دعم أكبر لإصلاح الأحياء الفقيرة ومحاربة الفقر في المدن الكبيرة والصغيرة.

ثانياً، يجب أن نوجه التنمية الحضرية نحو طريق ينسجم مع المطالب البيئية. يجب تقييم المدن، بأغاطها الإنتاجية والاستهلاكية، للتأكد مما إذا كانت توفر لسكانها ظروف المعيشة الصحية، وإذا كان استخدامها للموارد الطبيعية مستداماً، وإذا كانت تسهم في حماية المناخ.

أخيراً، أود أن أشكر اللجنة التحضيرية على عملها التحضيري لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ومشروع الإعلان المطروح علينا هو أساس جيد لاختتام هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بنجاح ورسالة سياسية واضحة. ونحن في حاجة إلى توافق واضح للآراء بشأن الأولويات السياسية التي ستساعدنا في تنفيذ الأهداف الدولية للتنمية.

**الرئيس بالنياية** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد كاريل هافليتشيك، نائب وزير التنمية الإقليمية في الجمهورية التشيكية.

**السيد هافليتشيك** (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): يتفق وفدي تماماً مع الآراء التي عبّر عنها أمس وزير السويد بالنياية عن الاتحاد الأوروبي. ولقد أبدت الجمهورية التشيكية ذلك البيان، ويسمح لي هذا بأن أقصر بياني على وصف موجز للعمليات الحالية في بلدي وعلى بضعة تعقيبات بشأن متابعة الموئل الثاني.

في السنوات الخمس التي انقضت على مؤتمر اسطنبول واصلت الجمهورية التشيكية عملية التغييرات الكبرى في مجال الإسكان والمستوطنات. وأحد المعالم البارزة الأخيرة في هذه العملية كان اعتماد وثيقة استراتيجية تعرف باسم مفهوم سياسة الإسكان

الإعائتي الألماني يدعم مشاركة المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني. ويؤدي التعاون المجتمعي لصالح التنمية دوراً مهماً كذلك في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وقد أصبحت المدن الألمانية بصورة متزايدة طرفاً في التآخي مع مدن في العالم النامي.

إن تطوير المستوطنات البشرية القابلة للاستمرار أصبح في المقام الأول مهمة تواجه كل البلدان والمجتمعات. وعلى المجتمع الدولي أن يتصرف بإحساس بالمسؤولية المشتركة وأن يتعهد بتأمين مستقبل العالم. وبات من الضروري إيجاد أشكال جديدة للتعاون الدولي. ويضطلع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نيروبي بدور رائد في هذه العملية السياسية. ويسعدني أن ألاحظ العمل الممتاز الذي تقوم به السيدة أنا تيبايوكا، المديرية التنفيذية للمركز، في النهوض بالمركز كيما يتسنى له القيام بدوره الهام. كما أود أن أشكر صراحة السيد كلاوس توبفر، المدير التنفيذي السابق للمركز، الذي وضع اللبنات الأساسية لهذا العمل.

وقد أتاح لنا المؤتمر العالمي المعني بالمستقبل الحضري، حضره القرن ٢١، الفرصة لمناقشة المشاكل الرئيسية للمدن. إن جاء هذا الغرض إلى برلين في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٠ أكثر من ٤٠٠٠ من ممثلي عوالم السياسة والمجتمع والاقتصاد والعلوم. وفي بيانه الاستهلاكي، أكد الأمين العام للأمم المتحدة الأهمية الخاصة للمدن بالنسبة للتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. إن الإعلان الختامي للمؤتمر العالمي الحضري للقرن ٢١ هو تعبير واضح عن الإيمان بالإدارة الاجتماعية المستقلة والإدارة الحضرية. ويقدر التقرير المقدم في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة نتائج المؤتمر العالمي الحضري للقرن ٢١.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، كانت ألمانيا مضيغة لافتتاح تحالف المدن، وهو مشروع مشترك بين البنك الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتحالف المدن مبادرة متعددة الأطراف واعدة تستهدف تبادل الخبرة والأفكار والاستراتيجيات، وتسهم في تحسين كفاءة وتأثير تنفيذ جدول أعمال الموئل. وتدعم ألمانيا المبادرة بمساهمة مالية قدرها مليون دولار.

لقد تم اتخاذ أول الخطوات الناجحة في تنفيذ جدول أعمال الموئل على الصعيد العالمي، مثلما أشير إليه في التقرير الذي قدمته المديرية التنفيذية. ويذكر التقرير بوضوح المشاكل الرئيسية والأولويات اللازمة لحل المشاكل.

سوف يستمر التحضر في القرن الحادي والعشرين. وفي الوقت ذاته يمكننا أن نرى الفقر وهو يصبح في تواتر متزايد مشكلة حضرية رئيسية. إذ يعيش بليون ونصف

وندرك تماماً الإدراك أن الأهداف التي وضعها جدول أعمال الموئل قد تسرع عملية إصلاح السياسات الإسكانية التي وضعها العديد من البلدان، وتكثف في الوقت نفسه التعاون الإقليمي والعالمي. وتعمل الجمهورية التشيكية أيضا جاهدة في سبيل تحقيق تلك الأهداف تدريجيا. وسنؤيد كذلك الجهود الرامية إلى تنفيذ تلك الأهداف عن طريق استمرار تقديمنا التبرعات السنوية لأنشطة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نيروبي.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوليكساندر شلاباك، نائب وزير الاقتصاد في أوكرانيا.

**السيد شلاباك** (أوكرانيا) (تكلم بالروسية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم باسم أوكرانيا في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية باستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أولا لأشكر جميع الذين شاركوا في العملية التحضيرية للدورة على عملهم، ولأشكر أمانة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) على تقريرها الموضوعي وتوصياتها العملية.

ونظرا لاتساع نطاق المسائل المطروحة هنا وطابعها المتعدد الأوجه، سأقتصر على تناول بضعة جوانب يعتقد وفدنا أنها تستحق اهتماما خاصة. إن تقرير أوكرانيا إلى الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين يتضمن معلومات مفصلة عن تجربتنا الوطنية في مجال المستوطنات البشرية، وتلك الوثيقة متوفرة بجانب هذه القاعة. فنحن نمر بمرحلة انتقالية صعبة إلى اقتصاد السوق، وجميع علاقاتنا الاقتصادية تتغير تغيرا جذريا. وفي هذا السياق، تتخذ أوكرانيا تدابير حاسمة لمعالجة الوضع السكني في محاولة لإيجاد حل شامل لتلك المشاكل. وأوكرانيا، رئيسا وحكومة، تلتزم بالوفاء بالتعهدات المقطوعة في اسطنبول، بمشاركة الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية تحقيقا للأهداف المنصوص عليها في جدول أعمال الموئل.

ولقد صدرت تشريعات هامة ووضعت معايير في هذا المجال طوال السنوات القليلة الماضية. ونحن نعلق أهمية خاصة على مفهوم التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، الأمر الذي يوفر خطة عمل وطنية للتصدي لأزمة المدن، ويعزز نموها الاقتصادي، ويهيئ بيئة معيشية ملائمة، ويتصدى لمشاكل الإسكان، ويتغلب على الفقر والبطالة.

وفي عام ٢٠٠٠، وضع مشروع عام لتخطيط الأراضي، يتضمن استراتيجية وطنية وأولويات للدولة في مجال استعمال الأراضي المملوكة للدولة بطريقة رشيدة، مع

في عام ١٩٩٩. وهي تتابع التطورات السابقة في قطاع الإسكان، وتحدد التحديات الرئيسية، مبرزة في ذلك الأهداف والمتطلبات الرئيسية لتحقيقها. ولقد تم بالفعل تحقيق بعض الأهداف، بما فيها إنشاء صندوق الدولة لتنمية الإسكان.

وكذلك شهدت هذه السنوات إصلاحا رئيسيا للإدارة العامة في الجمهورية التشيكية، بما في ذلك إنشاء ١٤ إقليما جديدا ذا تمثيل منتخب. ويتم تدريجيا نقل السلطات الإدارية إلى هذه الوحدات الإقليمية المنشأة حديثا.

لقد تعهد رؤساء الدول في مؤتمر قمة الألفية بالتزام نشعر نحن أيضا بالمسؤولية عن تنفيذه. ويقول الالتزام إنه بحلول العام ٢٠٢٠ سيتم تحقيق تحسن كبير في حياة ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة على الأقل، كما هو مقترح في مبادرة "مدن خالية من الأحياء الفقيرة". وسوف يكون تحقيق ذلك الالتزام بمثابة التحقق من قدرة الموئل على المشاركة في حل هذه القضية الشاملة. ونحن نشعر بشدة، مثل العديد من الوفود الأخرى، بأنه لا ينبغي إعادة التفاوض على جدول أعمال الموئل في الوقت الذي تظل فيه آليات التنفيذ بحاجة إلى تعزيزها. ولذلك ينبغي أن تتركز جهودنا على الإطار المتفق عليه للأولويات ضمن جدول الأعمال بغية جعله جدولا نافعا ويمكن ضبطه من حيث التنفيذ من قبل كل البلدان.

وسوف نحافظ أيضا على مصلحتنا على المساعدة على إنشاء وتشجيع ودعم شبكات عمل بلدية وإقليمية تتكون من مجموعة من المؤشرات المشتركة والسهلة القياس التي يمكن استخدامها في إعداد التقارير الوطنية. ومع ذلك، سوف يتطلب هذا تعديلات للمؤشرات القائمة حاليا.

وفي أثناء تنفيذ جدول أعمال الموئل من المستحيل تقريبا المبالغة في تقدير أهمية المناهج الإقليمية والوطنية والمحلية. وبالنسبة لمنطقتنا، أوروبا، دعوني أذكر بالاجتماع الوزاري الذي عُقد في أيلول/سبتمبر الماضي في جنيف ضمن إطار الدورة الحادية والستين للجنة المعنية بالمستوطنات البشرية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. ولقد اعتمد ذلك الاجتماع استراتيجية لتوفير مستوى جيد ودائم من الحياة في المستوطنات البشرية في القرن الحادي والعشرين. ونحن نرى هذه الوثيقة والإعلان الوزاري الذي تم اعتماده، مثلما تراهما السيدة تيبايوكا، المديرية التنفيذية للموئل، بوصفهما نقطتي انطلاق جيدتين للتركيز مستقبلا في عمل اللجنة، وكذلك بوصفهما خطوة هامة لتنفيذ جدول أعمال الموئل مستقبلا في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وإسهامها في العملية الشاملة.

من تنمية التعاون الدولي في حل المشكلة الأساسية المتمثلة في هتمة الظروف المعيشية المناسبة لجميع الناس في الألفية الجديدة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد

الطلوه، نائب وزير الأشغال العامة والتنمية الحضرية في اليمن.

**السيد الطلوه** (اليمن): إنه لشرف عظيم أن أشارك باسم حكومة الجمهورية

اليمنية في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة للقيام باستعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). وإننا نمثلكم، سيدي الرئيس، وبقية أعضاء المكتب على انتخابكم لتولي مهام رئاسة هذه الدورة الاستثنائية.

لقد بات واضحا خلال السنوات الخمس الماضية، وبعد المكاسب التي تم تحقيقها في مؤتمر اسطنبول أن القضايا المتعلقة بالموئل ستكون أحد التحديات الرئيسية التي سيواجهها المجتمع في مسار القرن الـ ٢١ وفي ألفتته الجديدة. وهذا يعني وجوب صياغة سياسات عالمية يتم اعتمادها في جدول أعمال الموئل لتيتم تنفيذها على أرض الواقع بما يضمن حصول تغيير حقيقي في المدن والأرياف وبشكل عام في حياة البشر في كل مكان.

إن كوكبنا الأرض أصبح يسكنه ستة بلايين نسمة لا يزال يعيش نصفهم تقريبا بدولارين في اليوم أو أقل، وخاصة في بلدان آسيا وأفريقيا. وهؤلاء يعيشون تحت خط الفقر المدقع وهم سكان هوامش المدن، سكان الأحياء العشوائية. وهم يشكلون في البلدان النامية ثلث سكان الحضر، وليس هؤلاء من خيار سوى الحرمان من الخدمات التحتية الأساسية، وانعدام الأمان، وانعدام التواصل فيما بين أفراد المجتمع الدولي والمحلي، ناهيك عن تعرضهم لمخاطر التلوث البيئي.

وفي هذا السياق، فإن وفد الجمهورية اليمنية، وكجزء من الحلول للقضاء على هذه الأوضاع المثيرة للقلق، يؤيد تكاتف البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة وجهودهما لمكافحة هذا التحدي وذلك بإقامة تحالف عالمي بين المدن وشركائها في التنمية من خلال ما تم تطبيقه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ عبر خطة عمل طموحة تحمل اسم "مدن بلا أحياء عشوائية".

والنصف الآخر من سكان العالم يعيش في مستوطنات ريفية وفي بلدان آسيا وأفريقيا. وهم يشكلون غالبية السكان. ومعظمهم يعيش خارج إطار التخطيط العمراني المتكامل ويفتقرون إلى وسائل الرعاية الاجتماعية والصحية. ولتطوير حياتهم المعيشية، لا بد من شحذ همم المجتمع الدولي لضرورة تنفيذ الأفكار والبرامج الرامية إلى تحقيق الترابط

مراعاة الصفات الاجتماعية والاقتصادية، والضغوط البيئية، والموارد الكافية، والتفاوتات الإقليمية.

ويجري تعزيز تمويل الإسكان والإعمار باستخدام أموال المالكين وأموال من

الدولة، وكذلك بتوفير السكن للمجموعات الضعيفة اجتماعيا. ولقد أنشئ صندوق مالي تابع للدولة لمساعدة الشباب على بناء منازل لهم. ونحن نعمل على كفالة أن يمارس المواطنون حق امتلاك الأراضي، بجانب واعتبارها ملكا خاصا لهم، يمكن أن يبنوا عليها منازلهم. ويجري العمل على إصلاح قطاع الإسكان والخدمات المجتمعية، وتحسين نوعية الخدمات وتخفيض تكلفتها؛ ويتم توفير الإعانات المالية للمواطنين الضعيفين اجتماعيا. ونولي اهتماما خاصا لحماية التراث الثقافي في أوكرانيا، بما في ذلك آثارها والأبنية التاريخية من بلداتها ومدنها.

إن العقد الأخير من القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة قد اتصف بتسريع عملية العولمة، الأمر الذي خلف أثرا كبيرا على تنمية المستوطنات البشرية. فالعولمة تصاحبها تحديات ومخاطر - ومنها تراجع الحالة الديمغرافية في المدن ومناطق الاستيطان الأخرى، وزيادة الجرائم والبطالة، واكتظاظ السكان في المدن مع ما يرافق ذلك من مشاكل في الإسكان والبيئة، والفقر، والآثار السلبية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان. وأهمية هذه المشاكل بالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد أكد عليها مجددا الأمين العام أمس. ومن المناسب لعلنا في المستقبل بشأن جدول أعمال الموئل أن نولي اهتماما خاصا لخصائص هذه العمليات في مختلف المناطق والبلدان. والمهم ألا يؤدي التحضر في العالم إلى زيادة التهميش.

وترحب أوكرانيا بازدياد أنشطة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وتعزيز أعمال التنسيق التي يقوم بها. ونود أن نسترعي الانتباه إلى الاقتراح الذي تقدمت به لجنة المستوطنات البشرية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، في إطار تنفيذ مشروع الإعلان المعني بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، القاضي بدعم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن طريق مساعدتها على تحقيق اللامركزية في إدارة مستوطناتها البشرية الحضرية والريفية، واجتذاب موارد من المؤسسات المالية والأمم المتحدة، والصناديق الوطنية والدولية، والقطاع الخاص والشركاء الآخرين.

ولقد أشارت المديرية التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى أن

التحضر هو عملية عالمية تتطلب اتخاذ تدابير كافية على الصعيد العالمي. ونحن على اقتناع بأن الدورة الاستثنائية، والإعلان الذي سوف تعتمده، سيوفران زحما هائلا لتحقيق المزيد

الأراضي الفلسطينية على الرغم من قراري مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) اللذين يؤكدان على عدم شرعية أو قانونية الاستيطان. وحاليا فإن تقرير لجنة التحقيق الدولية (لجنة ميتشل) دعا إلى تجميد الاستيطان.

ولذلك فإن وفد الجمهورية اليمنية يهيب بالاجتماع الدولي بضرورة حماية الأوضاع القانونية والديمقراطية والحفاظ على الموارد الطبيعية والخصوصيات التاريخية والثقافية في المناطق الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي. وإننا نؤكد على عدم شرعية نقل السكان من القوى المحتلة الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت سيطرتها. الأمر الذي يتعارض مع القانون الإنساني الدولي. إن كل هذه الإجراءات لا تساعد على إيجاد الحلول العادلة للقضية الفلسطينية وللسلام المنشود في منطقة الشرق الأوسط.

وختاماً، نود أن تكمل أعمال هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بالموتل بالنجاح الذي يكفل تحقيق الغايات المرجوة وتحسين معيشة سكان كوكبنا الأرضي، وحماية البيئة، وإزالة شأفة الفقر وصيانة الأمن والسلم الدوليين.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد جاراغالساينخا نخساينخان، رئيس وفد منغوليا.

**السيد نخساينخان** (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): حسبما ذكر بعض المتكلمين السابقين في هذه المناقشة، يعيش زهاء ثلاثة بلايين نسمة - أي نصف عدد سكان العالم - في مناطق حضرية في الوقت الحاضر، وتسهم الاقتصادات القائمة في المناطق الحضرية الآن مساهمة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي في معظم البلدان. ويعد التحضر السريع، وتركيز سكان الحضر في المدن الكبيرة والنمو السريع في المدن الكبرى من أهم الاتجاهات في مجال المستوطنات البشرية.

وتركز السكان في المناطق الحضرية له جوانبه الإيجابية والسلبية فبالرغم من أن المدن هي الأدوات المحركة للنمو وملتقى الأفكار - فهي الوعاء الكبير الذي تختمر فيه الملكات الفكرية والابتكارات - فإن هذه المدن ذاتها يمكن أن تصبح أيضاً أماكن للاستغلال، والمرض، وجرائم العنف، والبطالة والفقر المدقع؛ وإضافة إلى ذلك، قد تزداد الحالة تفاقمًا في كثير من البلدان بسبب عدم الاستقرار على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فضلاً عن الكوارث الطبيعية التي تسبب في تشريد أعداد كبيرة من الناس وتجبرهم على العيش في ملاجئ غير ملائمة.

ومن أجل هذا خلص مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية الذي عقد منذ خمس سنوات في اسطنبول إلى أنه بفضل التوجيه الصحيح، يمكن أن تؤدي عملية

الاجتماعي والاقتصادي والبيئي فيما بين المناطق الريفية والحضرية. إن التعاون الدولي في هذه المجالات أمر في غاية الأهمية. كما أنه لا بد من تحفيز إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص بما يضمن التصدي على نحو متكامل للفقر وتنمية المستوطنات البشرية تنمية مستدامة.

وتبذل الجمهورية اليمنية جهوداً شاقة في سبيل إرساء التنمية الشاملة والمستدامة وذلك لحجم الاستثمار المطلوب لإنفاذه للبنية التحتية - وخاصة قطاعات الرعاية الاجتماعية والاقتصادية - وتحتل القضايا المتعلقة بالمستوطنات البشرية حيزاً كبيراً من اهتمام الحكومة اليمنية، حيث تبذل الحكومة اليمنية جهوداً مكثفة لحل المعضلات المتعلقة بحياة السكان وتلبية متطلباتهم المتنوعة في المدن والأرياف. وبذلت جهود خاصة بشأن القضايا المتعلقة بالاندماج الاجتماعي ودعم الفئات الضعيفة والمحرومة في المجتمع - وذلك من خلال وضع استراتيجية وخطة تنفيذية عامة تضمنت إنشاء شبكة الضمان الاجتماعي وتنظيم حيازة الأرض الخاصة بالسكن وغيرها من المشاريع. كما يتم ترسيخ ممارسة الحريات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. وفي سياق إعطاء المرأة المزيد من حقوقها المكفولة دستورياً، فقد تم لأول مرة في عهد الوحدة اليمنية المباركة، تعيين امرأة كوزيرة لحقوق الإنسان. وقد فتحت المجالات الرحبة للمشاركة الفاعلة للمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية. وفي العام المنصرم تمت المصادقة على قانون الحكم المحلي، الذي يستهدف تخفيض القيود المركزية. ومارس السكان في الوحدات الإدارية المختلفة حقهم الدستوري في انتخاب ممثليهم في مختلف محافظات ومراكز الجمهورية.

ونود أن نلفت نظر المجتمع الدولي فيه هذا الخجل الهام إلى المعاناة التي تواجهها الجمهورية اليمنية جراء تدفق اللاجئين المستمر ومنذ فترة طويلة من بعض دول الجوار الأفريقي نتيجة للصراعات الدائرة هناك والتي تسهم بلادنا بفعالية في إيجاد الحلول لها. إن تدفق اللاجئين قد أفرز عدداً من المشاكل المتعلقة بالمأوى، ناهيك عن المشاكل ذات الطابع الاجتماعي والصحي. وإننا نهيئ بضرورة زيادة أشكال المساعدة من قبل الأجهزة المعنية في منظومة الأمم المتحدة والدول المانحة.

وفيما يبذل المجتمع الدولي جهوده الحثيثة لتنفيذ جدول أعمال الموتل الرامية إلى تحسين الأحوال المعيشية في المستوطنات البشرية والحفاظ على البيئة ونشر الأمن والعدالة والمساواة بين السكان، يقوم جيش احتلال إسرائيلي باقتحام المدن الفلسطينية وتدمير مساكن المدنيين ومصادرة الأراضي وتشريد المزيد من المباني في المستوطنات الإسرائيلية فوق

التوالي. وأجبر الكثير من الناس على الهجرة إلى العاصمة، حيث يعيش سلفا فرد من بين كل ثلاثة من سكان البلد. ونتيجة لذلك فإن عدد الذين لا مأوى لهم يتزايد.

ويشارك وفدي في الرأي القائل بأن الاستثمارات المستقبلية ينبغي أن توجه إلى تنمية البنية الأساسية والخدمات المقتصدة التكلفة، وخاصة للبلدان غير الساحلية مثل منغوليا، بأرضها الواسعة وسكانها القليلين. ومشروع طريق الألفية الذي بدأ العمل فيه قبل بضعة أشهر، من شأنه أن ينهض بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد بالربط بين أقاليمه الاقتصادية الخمسة وتمكين السكان الريفيين من سبل الوصول إلى مزيد من وسائل النقل والخدمات. ونتيجة لذلك ستنشأ مستويات كبيرة على طول الطرق القائمة والطرق الجديدة، فضلا عن مرافق الهياكل الأساسية الأخرى.

وقد أشار التقرير عن حق إلى أن الحكم الرشيد أساسي لمواجهة التحديات المتمثلة في الفقر الحضري والتدهور البيئي، والاستغلال الفرص التي تتيحها العولمة. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن حكومة منغوليا تقوم بتنفيذ “برنامج سياسة الحكم الرشيد من أجل الأمن البشري”، الذي يشمل كل المسائل المتعلقة بالأمن البشري.

وأخيرا، نعتقد أن هذه الدورة الاستثنائية توفر لنا فرصة لاستعراض إنجازاتنا، ومعرفة التحديات التي نتظرنا ووضع استراتيجيات مستشرقة للمستقبل لتحقيق الهدفين التوأم: السكن الملائم للجميع، والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالمنا المتحول إلى العيش في الحضر. فلنحسن استغلال هذه الفرصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سيرجيو فنتو، رئيس الوفد الإيطالي.

**السيد فنتو** (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إن إيطاليا تؤيد بقوة البيان الذي أدلت به السويد بصفتها رئيسة الاتحاد الأوروبي.

وقد ساندت إيطاليا بقوة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اسطنبول (الموئل الثاني). واليوم لم يفتّر دعما لجدول أعمال الموئل، ونحن نجتمع بعد خمس سنوات لاستعراض تنفيذ أهدافه. ويتجلى دعمنا المستمر بوضوح في الوفد الكبير المبعوث إلى هنا من إدارة التعاون الإنمائي بوزارة الخارجية، بمن في ذلك نائب مديرها العام، فضلا عن العديد من ممثلي وزارة الأشغال العامة، والجمعية المدني والسلطات المحلية. بل إن دستورنا لعام ١٩٤٨ يجسد بالفعل أهداف التنمية الحضرية المستدامة بإشارته إلى الحق في “التمتع بالتراث الثقافي والمناظر الطبيعية”.

التحضر إلى تعزيز التنمية. ولذلك، فإنني أعتقد بأن هذه الدورة الاستثنائية لاستعراض جدول أعمال الموئل ينبغي أن لا تقتصر على استعراض الإجراءات المتخذة على الصعيدين المحلي والدولي خلال السنوات الخمس الماضية؛ بل ينبغي أن تتصدى أيضا للطرق والسبل التي يمكن بها إيجاد الموارد المالية الإضافية المطلوبة لتنفيذ أحكامها. وفي هذا السياق، يعلق وفدي أهمية كبيرة على الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في هذه السنة في المكسيك ولعقد المؤتمر ذاته.

وحسبما يتضح من التقرير وهذه المناقشة، حققت بلدان كثيرة، بما في ذلك بلدي، تقدما بصدد تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بجدول أعمال الموئل. بيد أن من الواضح تماما أيضا أن الحاجة تدعو إلى زيادة تطوير التعاون على الصعد المحلية والوطنية والدولية وتعزيز وزيادة فعالية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بصفته جهة الاتصال لتنفيذ جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، أود أنؤكد على أن توفير التمويل الكافي والقبائل للتنبؤ به للموئل هو إحدى المسائل الملحة الحيوية للمركز وإصلاحه وتعزيزه.

وعندما نضع تدابير جديدة، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن النمو السكاني المتوقع في المستقبل سيكون بصفة رئيسية في المناطق الحضرية، وسيكون معظمه في أفقر بلدان العالم.

واسمحوا لي الآن أن أتناول بإيجاز الحالة في بلدي، منغوليا. فاليوم يعيش حوالي ٦٠ في المائة من سكان البلد في مناطق حضرية. وبتطبيق الديمقراطية والسوق المفتوح، أصبح بلدنا ينمو بسرعة. واليوم، من الآثار الجانبية للإصلاحات اتساق الشقة بين المناطق الريفية والحضرية، بين الأشخاص ذوي المهارات والمعرفة اللازمة لاغتنام الفرص وبين الذين يفتقرون إليها. وبينما يتميز الفقر الحضري في معظمه بالدخل المنخفض نتيجة لتدني الإنتاج، وزيادة البطالة والتضخم، فإن الفقر الريفي يسوف بين رعاة الماشية الذين يفتقرون إلى الحصول على الأصول الإنتاجية، بما في ذلك الماشية. ويتصل الفقر أيضا بتخلف نمو البنية الأساسية، والافتقار إلى المهارات المتصلة بعلاقات السوق ومحدودية الوصول إلى الأسواق.

وزاد المناخ القاسي من حدة الفقر في منغوليا. إذ أن ثلث ميزانية الأسرة أو المؤسسة ينفق في المتوسط على التدفئة والمأوى فقط للوقاية من البرد أو الاحتفاظ بدرجة حرارة دافئة. وبالتالي، فإن حوالي ٢٠ في المائة من سكان منغوليا البالغ عددهم ٢,٤ مليون نسمة قد تأثروا مباشرة بظاهرة طبيعية تُسمى “زروود”، خلال السنتين الماضيتين على

الظاهرة الهيكلية غير المتوقعة. والواقع أن حوالي ٤٠ في المائة من المهاجرين يعيشون في مساكن مخوفة بالمخاطر.

والصورة بالنسبة للبيئة صورة مختلطة. فعلى الرغم من التخفيضات في انبعاث الغازات، فإنه لم يصبح كل التغيرات المأمولة في أنماط الاستهلاك والإنتاج حقيقة واقعة. إذ تضاعف استهلاك النفط خلال عشر سنوات، وزادت نسبة السيارات الخاصة على الطرق الحضرية بمعدل الثلث. وتحديث نظام سككنا الحديدية الواسع، بما في ذلك نقل البضائع، يمتد بطء شديد.

ويتوقع تزايد استهلاك مياه الشرب باستمرار، رغم أنه في بعض المناطق لا يزال هناك نقص في إمدادات المياه من حين لآخر، ولا يزال هناك مجال لتحسين المرافق الضرورية لتنقية المياه.

وأخيراً، تعرضت إيطاليا لعدة كوارث مائية وجيولوجية - ولعل مرد ذلك إلى تغير المناخ - الأمر الذي أدى إلى زيادة الوعي بعدم كفاية التقييد بالنهج المحلي للتنمية، والحاجة إلى تحقيق مزيد من التنسيق الأكثر فعالية مع السياسات الوطنية.

واسمحوا لي ألا أغفل ذكر بعض إنجازاتنا الرئيسية: فالأول مرة، حققنا هدف الحفاظ على ما لا يقل عن ١٠ في المائة من أراضيها الوطنية عن طريق إنشاء حدائق ومحميات طبيعية. والإجراءات التي اتخذناها مؤخراً، ترمي إلى تحقيق التجانس بين أهداف الاستدامة، والتنمية المحلية، والتجديد الحضري. وانطلاقاً من روح جدول أعمال الموئل، ترمي هذه البرامج لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التصدي لتحديات المستقبل عن طريق الاستثمارات في التحسينات الهيكلية أو التنمية البشرية. وفي ضوء ذلك، فإن الاستثمار في تمكين النساء، والأطفال وكبار السن لا يمثل تكلفة اجتماعية، وإنما يشكل إسهاماً في نوعية الحياة عموماً.

وثمة حدود للتقدم الذي يمكن إحرازه عن طريق القيام بأعمال محلية بحتة. فعلى سبيل المثال، فإن الفقر والهجرة، والمخاطر البيئية هي تحديات عالمية ينبغي التصدي لها ببذل جهود تعاونية بين كل شريحة من شرائح الإدارة، أي من الإدارات المحلية إلى المؤسسات الدولية.

أما فيما يتعلق بالتعاون الدولي، فتود إيطاليا أن تؤكد التزامها بزيادة نسبة ميزانيتها المكرسة للبرامج التي تنفذ جدول أعمال الموئل، فسياستنا المتجددة لتحقيق التعاون الإنمائي تعطي الأولوية لبرامج القضاء على الفقر التي تسعى إلى توفير البنى الأساسية

وتمثل الهيكل الطوبوغرافي والإداري في إيطاليا نموذجاً للامركزية. وهذه الميزة تجعلها حالة تجريبية ممتازة للتدابير الابتكارية التي يصفها جدول أعمال الموئل لمعالجة مشاكل التضرر السريع. وفي العادة، ظلت غالبية السكان الإيطاليين تعيش في المدن والبلدات. ويتركز سكاننا الحضريون في شبكة من المراكز الصغيرة والمتوسطة الحجم النابضة بالحياة. وينتج عن هذا الترتيب نظام اجتماعي واقتصادي قوي يوفر مستوى معيشة عالية نسبياً، مع الأخذ في الاعتبار، بالطبع، للفوارق الإقليمية القائمة منذ أمد طويل.

ومن ضمن الأمور التي من حق البلديات أن تتعامل معها باستقلال، تحت قيادة عُمد منتخبين ديمقراطياً، أمور عديدة تتصل بالتنمية المحلية، وخاصة تنمية المنطقة. وهذا يعني أن هناك ميلاً إلى وضع السياسات المتعلقة بالتنمية الحضرية والمحلية المستدامة على الصعيد المحلي. وهذا النظام اللامركزي هو الذي مكّن إيطاليا من إيجاد حلول لإحدى القضايا التاريخية الكبرى: الحاجة إلى الإسكان والخدمات الأساسية في فترة ما بعد الحرب.

ومن أجل إقامة إدارة شفافة، ومسؤولة، وخاضعة للمساءلة، وعادلة وفعالة وذات كفاءة، للبلدات والمدن، ينبغي تنفيذ سياسات أكثر تعقيداً قائمة على أساس نهج متكامل على مختلف الصعد بدلاً من النهج القطاعي. وقد مرت إيطاليا في التسعينات بتغيرات اقتصادية وديمقراطية عميقة، شملت تجديداً لنموها السكاني، ومعدل مواليد أدنى من المتوسط الأوروبي وتزايد النسبة المئوية للأشخاص المسنين. وفي الجانب الإيجابي كان هناك ارتفاع عام في مستوى المعيشة. ومع ذلك، كشأن العديد من البلدان الصناعية الأخرى، لم يكن هناك انخفاض مصاحب في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر.

وهذه الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية تنعكس في أنماط للتغير الحضري لأن المدن تميل إلى التغير من خلال التجديد وإعادة الحيوية، وليس عن طريق التوسع. وقد تم بالفعل إصلاح مراكزنا التاريخية بصورة واسعة، وتقوم عمليات التنمية الجديدة بصفة رئيسية في مواقع كانت معمورة من قبل. وخلال السنوات الخمس المنقضية منذ مؤتمر اسطنبول، كان هناك دعم زائد للبرامج الرامية إلى إنعاش المناطق المحيطة، وتجربة ثرية في مجال سياسات التجديد الحضري. وينتج عن هذا مزيد من المناطق القابلة للعيش في مدنتنا.

والحصول على السكن المستطاع مالياً من المسائل الرئيسية التي يعالجها تشريعنا. وخلال السنوات القليلة الماضية كانت هناك زيادة حادة في عدد العمال المهاجرين - تبلغ نسبتهم الآن ٢,٢ في المائة من إجمالي السكان - ويواجه القائمون التقليديون على أمر السياسة الإسكانية على الصعيد المحلي صعوبة بالغة في معالجة هذه

تتمكن البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من التصدي بفعالية للمشاكل الناجمة عن التحضر.

إن قيمة الظروف المعيشية المناسبة للسكان مهمة ذات أولوية بالنسبة لحكومة بلادي، فهي تنفذ بنشاط جدول أعمال اسطنبول، وتبذل قصارى جهدها من أجل إشراك ممثلين من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأطراف الرئيسية الأخرى من المجتمع المدني في هذه العملية. وتجري حكومتها، مع تنفيذها جدول أعمال الموئل، إصلاحات ديمقراطية واقتصادية، وتنفيذ تدابير للقضاء على الفقر، وتقديم المساعدة للأسر ذات الدخل المنخفض والفئات الاجتماعية الضعيفة الأخرى.

والمؤسف أن عمليتي إضفاء الطابع الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي في أذربيجان يعيقهما العدوان العسكري الذي تقوم به جمهورية أرمينيا ضد بلادي، الأمر الذي أسفر عن احتلال ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان. ولأكثر من عشر سنوات، تحاصر أرمينيا منطقة ناخيشيفان الأذربيجانية.

إن عدوان أرمينيا قد أفضى إلى تدمير مدن ومستوطنات قديمة العهد. وفي الأراضي المحتلة، تم تدمير ما يزيد على ٩٠٠ مدينة وبلدة، وحوالي ٦٠٠ مدرسة و ٢٥٠ مؤسسة طبية، وجميع المساحات والتماثيل التاريخية والثقافية. وقد فقد مليون أذربيجاني تقريباً، أو مواطن من كل ثمانية مواطنين، في البلاد، ديارهم. وهذا هو عامهم التاسع وهم يعيشون في الخيام، وفي ظل ظروف لا يمكن تحملها.

وبعد مؤتمر اسطنبول، أنشأت حكومة أذربيجان وكالة الإنعاش وإعادة الإعمار في الأراضي المحررة، وهي تضطلع بأنشطتها وفقاً للمبادئ التوجيهية لجدول أعمال الموئل. ومنذ عام ١٩٩٧، رسمت الوكالة ٢ ١٤٥ منزلاً، ومرافق للبنى التحتية، في أربع مناطق إدارية من أذربيجان تم تحريرها من الاحتلال.

كما أن اعتماد القانون المتعلق بأسس تخطيط المدن في جمهورية أذربيجان عام ١٩٩٩، أرسى الأساس القانوني الضروري لتنفيذ الأنشطة في هذا المجال. ولقد اعتمدت أيضاً قوانين بيئية جديدة وحديثة، تتعلق تحديدًا بحماية البيئة، والأمن البيئي، والسلامة من الأوبئة، ومجالات أخرى. ومع اعتماد قانون وضع البلديات في عام ١٩٩٩، بدأت عملية تحقيق اللامركزية ونقل السلطة من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية.

وغني عن القول إن المطلب الأساسي لنجاح تنفيذ برامج العمل الوطنية و جدول أعمال الموئل، هو تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في العالم. فالصراعات المسلحة وإرهاب الدولة والعدوان والاحتلال الأجنبي، هي أمور أصابت المستوطنات البشرية

وإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة، وإيجاد خدمات حضرية جديدة، وتحديث المستوطنات غير الرسمية، والنهوض بالقدرات وبناء المؤسسات.

وسياستنا للتعاون الإنمائي تميل أكثر فأكثر إلى اتباع استراتيجيات التمكين التي يوصي بها جدول أعمال الموئل. وهذا يعني، بعبارة أوضح، إعطاء المزيد من الأهمية للأنشطة التي تدعم المنظمات المحلية في تحديد استراتيجياتها الحضرية عن طريق مبادرات بناء القدرات والمؤسسات.

وبعض أحدث برامجنا يعالج الحفاظ على تراثنا الثقافي وإعادة إحيائه، لا سيما فيما يتعلق بالمناطق الفقيرة. وفي عام ١٩٩٩، استضافت فلورنسا مؤتمراً للبنك الدولي - “التأثير الثقافي” - يركز على أن فقدان الثقافة والهوية يخلّف آثاراً ضارة، طبيعية ومن عمل الإنسان على حد سواء، يفوق ضررها بكثير، في نهاية المطاف، التكاليف التي تتفق في المدى القصير.

وأهداف توفير المأوى الملائم للجميع وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية من الأمور الهامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وللحماية البيئية. ولهذا السبب، نؤيد إجراءات جدول أعمال الموئل لتعزيز السلام والعدالة، ومنع وقوع الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان. وفي ضوء ذلك، نؤكد على أهمية تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، ونوه بالدور المحدد والمعزز الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ولهذا الغاية، يسرني أن أعلن أن السلطات الإيطالية وافقت أمس بالذات على إحداث زيادة كبيرة في تبرعاتنا للمركز.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد ياشار علييف، رئيس وفد جمهورية أذربيجان بالنيابة.

**السيد علييف** (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): يمر العالم اليوم بمرحلة حاسمة من التنمية. وعملية العولمة الجارية ترافقها عملية تحضر بوتيرة متسارعة، ولأول مرة في تاريخ البشرية، سيعيش الجزء الأكبر من سكان العالم في المدن. وفي غضون ذلك، هناك حوالي ١٠٠ مليون من الذين لا مأوى لهم، وبلين من البشر يعيشون في ظل ظروف دون المستوى المقبول. ومما يؤسف له أن هذه الأرقام آخذة في التزايد.

ومن الواضح أن المسؤولية الرئيسية عن التصدي للتحديات الناجمة عن التحضر تقع على عاتق الحكومات الوطنية. وفي الوقت نفسه، وبدون مساعدة تقنية ومالية كبيرة وغيرهما من أنواع المساعدة من البلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات الدولية ذات الصلة، لن



تركمانستان للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٠، ستكرس ٤٦ في المائة من الميزانية الوطنية للاحتياجات الإنسانية. ويوفر التعليم والعناية الطبية مجاناً. وبفضل التدابير التي استنتها رئيس الدولة يتمتع شعب تركمانستان بمنافع عديدة. فهو يحصل على الغاز والماء والكهرباء والملح مجاناً؛ وهناك سعر منخفض مثبت للدقيق؛ وتدفع رسوم اسمية على خدمات المرافق العامة. وهذا الدعم الاجتماعي الهائل للسكان قد أَمَّنَ بلدنا من الاضطرابات الاجتماعية خلال هذه الفترة الانتقالية وكفل تنمية مستقرة للبلد. وهناك تنمية مكثفة للمستوطنات البشرية؛ ويجري تشييد مساكن عالية الجودة وكذلك مجمعات اجتماعية وثقافية، وتجري إعادة تعمير مرافق المياه والغاز والطرق العادية والطرق السريعة وبناء مرافق جديدة؛ وتجري زراعة الأشجار والحدائق في المناطق الشديدة الحرارة والجافة. وقد اكتمل مد شبكة الغاز إلى جميع أنحاء البلد، وهذا مكن السكان من استخدام وقود نظيف إيكولوجياً لأنشطة الحياة اليومية.

وكشفت دراسة عن مستوى المعيشة أجرتها حكومة تركمانستان بالتعاون مع مركز بحوث أمريكي عن مستوى عالٍ من الإسكان. إذ أن ٩٧ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في المستوطنات الريفية يملكون شققاً أو منازل منفصلة؛ وفي المدن تبلغ النسبة ٩٦ في المائة. وقد أمكن تحقيق هذا بالتشريع الخاص بالإسكان، وتقديم قروض من الدولة لتشجيع المساكن، وتحويل الأرض، وجذب الاستثمارات وإعطاء حقوق واسعة هيئات الحكم الذاتي المحلي.

وقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور إيجابي هائل، وتم بمساعدته إنشاء برنامج مشترك لتنمية المرافق العامة في تركمانستان.

وقد حصل ٩٨ في المائة من سكاننا على مستوى من التعليم، وتلاحظ الدراسات أن مستوى التعليم يتناسب مباشرة مع مستوى الدخل والمركز الاقتصادي للأسر. ونما إجمالي الناتج الوطني في عام ٢٠٠٠ بمعدل حقق رقماً قياسياً في العالم حيث بلغ ١٧,٦ في المائة.

وبفضل التنمية المستدامة في البلد، واستحداث فرص عمالة جديدة، وتنمية الأعمال التجارية الخاصة، أصبح مستوى البطالة منخفضاً، وخاصة في المناطق الريفية.

ويتألف أكثر من نصف سكان تركمانستان من النساء، وفي هذا الصدد، فإن السياسة المتعلقة بالفوارق بين الجنسين التي تضمن مشاركتهم في العمليات الاقتصادية - الاجتماعية لها تأثير مباشر على حياة السكان، وهو أمر في غاية الأهمية. وقد حصلت ٩٨ في المائة من النساء على مستوى من التعليم، ومن بين أولئك حصلت ٤١,٤ في المائة على تعليم عالٍ، وتشكّل النساء ٢٦ في المائة من البرلمان التركمانستاني.

إصابات بالغة، وينبغي ألا تنصدي لها الدول بمفردها، بل يجب على المجتمع الدولي أن يقيمها بحزم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيدة أكسلطان آتيفا، رئيسة وفد تركمانستان.

**السيدة آتيفا** (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): اسمحوا أن أهني السيد هولكيري على انتخابه لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية لاستعراض وتقييم الموئل الثاني، واسمحوا لي أن أعرب عن إيماني بأن خبرته ومهارته ستسهمان كثيراً في إنجاح هذا الحدث الهام.

قبل ١٠ سنوات فقط، ظهرت دول مستقلة حديثاً على خريطة العالم على أنقاض اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية. وقد اختارت كل منها طريقها الخاص إلى التنمية، وهي تعمل جاهدة لإيجاد طريقة للعيش وفق قيمها الوطنية ومثلها العليا. وقد تم الاعتراف الدولي بهذا في إعلان الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠١ بوصفها سنة الحوار بين الحضارات.

وإن نتائج التحضر تختلف بالنسبة لكل بلد معين، وتركمانستان، في متابعتها لجدول أعمال الموئل الثاني، قد حددت سياسة تحسين الإسكان في المدن باعتبارها أولوية.

وقد جئنا إلى الاستقلال بمعدل عالٍ من الوفيات والأمراض ومستوى متدنٍ من العناية الصحية. وعلى الرغم من أنه كانت لدينا موارد طبيعية ضخمة، فإننا لم نكن نملك بنية أساسية صناعية، وكنا في حالة اعتماد تام على الآخرين في غذائنا، وكانت مشاكل الإسكان حادة.

وبدأت عملية التنمية المستدامة في تركمانستان بإنشاء نظام قانوني سليم وضمن حماية حقوق المواطنين وحرياتهم في دستورنا. حددت تركمانستان التزاماتها في هذا الصدد في إعلانها الخاص المتعلق بالالتزامات الدولية لتركمانستان المحايدة في مجال حقوق الإنسان وفي العديد من القوانين التشريعية.

وقد جعلت دينامية النمو الاقتصادي من الممكن إحداث تغييرات في جميع مناحي الحياة. إذ أنشئت فروع صناعية جديدة - النسيج، والنفط، والغاز والأغذية - وأتاح لنا هذا تحسين الأمن الغذائي لشعبنا، وتعزيز القدرة على إنتاج الطاقة في البلد.

وتمثّل حماية مصالح الشعب محور اهتمام رئيس تركمانستان، الذي اعتمد برامج خاصة لهذه الأغراض. ووفقاً لاستراتيجية التغيير الاجتماعي - الاقتصادي في

ولكي تضطلع هذه الدورة بالمهام الموكلة إليها يجب أن تولي اهتماما خاصا لمشاكل الفقر، والفئات المهمشة والضعيفة، والمناطق الريفية والبلدات الحضرية. وفي حين أن جميع البلدان وشعوبها تواجه نفس المشاكل، فإن الحالة في العديد من البلدان النامية، وخاصة في المناطق الريفية، وبالنسبة للعاطلين عن العمل، والمشردين، وسكان الأحياء الفقيرة، حالة ميسرة بوجه خاص.

وأحد الجوانب المحددة في هذه المشكلة التي أود إبرازها هو إقصاء النساء والشباب والأطفال. ولا بد أن نعمل بشكل أكثر حزمًا لوضع سياسات واتخاذ تدابير لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والشباب في تخطيط المستوطنات البشرية وفي صنع القرار في هذا المجال.

واسمحوا لي بأن أعبر لكم عن ارتياحي البالغ للمشاركة - في هذه الدورة وطوال العملية التحضيرية على حد سواء - من قبل شركائنا: السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وجماعات القطاع الخاص والنساء والشباب. وقد جذب المجتمع المدني بالفعل الانتباه إلى صوته بشأن النهج الذي يتبع تجاه مشاكل المستوطنات البشرية وفي تحديد الحلول لهذه المشاكل.

وبلغاريًا مقتنعة بأنه يجب على هذه الدورة أن تعلن أن للحكم الحضري السليم على جميع الأصعدة أولوية في العمل. ويجب أن تخلق السلطات العامة، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ جدول أعمال الموئل، مناخًا للتعاون بين جميع الشركاء، ويجب أن تشجع مشاركتهم في البحث عن حلول تجعل مدننا أكثر أمانًا وصاحبة للعمل وصحية وعدالة. ويسعدني ملاحظة دعم حكومات عديدة لإنشاء آليات للتشاور والشراكة بين الأطراف المعنية. ويمكن هنا لمبادرة أفضل الممارسات أن تشجع التبادلات الحقيقية للمعلومات، ويمكن أن تمكننا من التعلم من بعضنا بعض. وأحد العناصر الهامة في الإصلاح السياسي والمؤسسي والتشريعي هو تحقيق اللامركزية، وهو يستحق اهتمامًا خاصًا. فاللامركزية هي الخطوة الأولى نحو الحكم السليم. إلا أن اللامركزية يجب أن يصحبها دائمًا التمويل الملائم.

ويدرك الوفد البلغاري الحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للتدهور البيئي. فيجب القيام بمبادرات جديدة تُترجم إلى أعمال ملموسة ونتائج محسوسة لمواجهة التحديات الملحة والحرّة في هذا المجال.

ومنذ مؤتمر قمة اسطنبول ظلت جمهورية بلغاريا تصوغ سياستها الوطنية وتعمل على تحقيق التعاون الدولي بما ينسجم مع العوامل المتعلقة بالاحتياجات المعنية

وأمكن تحقيق تحسينات في الحالة الديموغرافية في البلد، وخاصة زيادة متوسط العمر المتوقع، وانخفاض معدل الوفيات بالنسبة للنساء والأطفال، وزيادة عدد السكان الذين هم في سن العمل، بفضل النمو الاقتصادي المطرد والاستقرار السائد في المجتمع وفيما بين الأعراق. وفي هذا الصدد، فإن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لا تقدر بثمن.

وهدفنا هو جعل تركمانستان بلدا مزدهرا. ولتحقيق هذا الهدف نحن مفتتحون للتعاون الدولي، ونؤكد مرة أخرى إخلاصنا للمبادئ الواردة في جدول أعمال الموئل.

**الرئيس بالنياية** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد ستيفان تافروف، رئيس وفد بلغاريا.

**السيد تافروف** (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): لقد قطعنا شوطا طويلا منذ انعقاد مؤتمر فانكوفر وأول مؤتمر للأمم المتحدة عن المستوطنات البشرية. وقد تغير العالم كثيرا حتى خلال السنوات الخمس التي انقضت منذ مؤتمر عام ١٩٩٦، وتتيح لنا الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون فرصة فريدة للبحث عن حلول أصلية وفعالة، ولتحديد مبادرة استراتيجية من جديد، ووضع سياسة للمستوطنات البشرية قادرة على معالجة آفات الاستبعاد، والفقر والتدهور البيئي في المدن والقرى على السواء. ويجب علينا العمل فوراً على الاستجابة لأمال سكان العالم، ولاحتياجاتهم وتطلعاتهم في بداية الألفية الثالثة.

وتقرير اللجنة يسلط الضوء على مسائل ذات اهتمام يجب على هذه الدورة دراستها، وهو يحدد بوضوح إطار مناقشتنا. وبلغاريا ترحب بمشروع الإعلان البعيد النظر المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى، الذي يقف أثر إعلان الألفية وجدول أعمال الموئل الذي وضع في اسطنبول. وترى بلغاريا أن تعزيز مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عنصر بالغ الأهمية لتنفيذ جدول أعمال الموئل. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لتحسين التعاون بين مركز المستوطنات البشرية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، والجلس الاقتصادي والاجتماعي - والشركاء الآخرين؛ ومن شأن القوة الناتجة عن تناغمها أن تعطي قوة دفع جديدة لتنفيذ سياسات التنمية المستدامة.

وهناك حاجة إلى اتباع نهج عالمي في عصر العولمة والاعتماد المتبادل هذا. فإن جميع البلدان اليوم، المتقدمة النمو والنامية معاً، سواء كانت في الشمال أم الجنوب، في الشرق أم الغرب، تواجه مشاكل متشابهة في ميدان المستوطنات البشرية. ويتحتم التحلي بروح التعاون ووجود خطة مشتركة لإيجاد نهج للتضامن يأتي بحلول مناسبة.

ستكون رافدا هاما في الإعداد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا.

ويؤيد وفدي بالكامل نصوص تقرير المديرية التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والتوصيات الواردة فيه. ونحن نشيد بقوة بالموئل على جهوده المبذولة لكي يكون متسقا مع الأهداف الشاملة للأمم المتحدة والخاصة بتخفيف حدة الفقر وتشجيع التنمية المستدامة. كذلك نود الإعراب عن تقديرنا لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على جهوده المضنية في رصد وتقييم تنفيذ جدول أعمال الموئل مستخدما في ذلك مجموعة متنوعة من الأدوات.

ونحن نؤمن بأن كلا من إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل صالح اليوم مثلما كان قبل خمسة أعوام. ولذلك فمن المناسب لنا أن نعيد التأكيد على إرادتنا والتزامنا بمواصلة تنفيذهما.

وتقييمنا لتنفيذ إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل هو أنه ظل بعيدا كل البعد عن أن يكون مُرضيا. فبالرغم من الطرح البليغ والمحدد لمختلف القضايا، كان التنفيذ قاصرا. وهذا هو ما يجب أن نفكر فيه بجدية. وقد يكون هناك عدد من الأسباب التي تم تقديمها لهذا، إلا أننا نرى أن الطبيعة المعقدة لإعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل يمكن أن تكون عاملا رئيسيا. ولم تتمكن حكومات وطنية عديدة من الاضطلاع بالمهام المتعددة اللازمة للتنفيذ نظرا لنقص الموارد.

إننا جميعا نعلم تماما أن توفير المأوى للمواطنين ليس غاية في حد ذاته أبدا. بل إنه في حقيقة الأمر البداية في عملية التحضر، وهي عملية لا يمكن أن تكون كاملة بدون توفير الضروريات، مثل الكهرباء وشبكات إمداد المياه وشبكات الطرق وإدارة النفايات وبناء المدارس ومنشآت عامة أخرى كثيرة. وتتطلب هذه الأساسيات بدورها استثمارات كبيرة يتعين للأسف أن تأتي في البلدان النامية من موارد بالغة الندرة.

والتحضر بكل أرجاء العالم يصحبه قدر كبير من المشاكل. والتدهور البيئي وتحديات توفير العمالة الكافية وتوفر الإسكان اللائق وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، قضايا رئيسية يواجهها المخططون الحضريون. ويتوقع الناس الذين يعيشون في المناطق الحضرية أن تغلب حكومتهم الوطنية على هذه التحديات بغرض الوفاء باحتياجاتهم المشروعة لتوفير العيش اللائق. ومرة أخرى، تواجه الحكومات بمشكلة عدم كفاية الموارد المالية للتصدي للتحديات الناجمة عن التحضر.

لاقتصادها في وضعه الانتقالي والمتعلقة بما ترى أنها شواغل أساسية لمستقبلها ومستقبل المنطقة. وأعدنا صياغة استراتيجيتنا الوطنية مدركين التحديات الحرجة الخاصة بتحويل هيكلنا الاقتصادية والاجتماعية إلى هيكل ملائمة لاقتصاد السوق. ولقد اعتمدنا عددا من التدابير، بما فيها إصلاحات سياسية ومؤسسية وتشريعية، وحددنا الخطوط الرئيسية لرؤية جديدة خاصة بالمستوطنات البشرية: الإسكان والتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية والحكم السليم والتعاون الإقليمي. وتم إدماج الأنشطة والبرامج الحكومية المتعلقة بالمستوطنات البشرية في سياساتنا الاقتصادية الكلية والاجتماعية والبيئية.

وفي مجال الإسكان، تم التركيز على الحفاظ على المواقع التاريخية لثرائنا الثقافي وتجديد وتحديث المواقع الحضرية. ويجري الآن تنفيذ برامج وأنشطة لإصلاح نظام تسجيل الممتلكات وتحسين تسجيل وإدارة العقارات، وهناك خطط لمعالجة مسألة التمويل للإسكان. وتعمل الحكومة على اتخاذ تدابير لدعم الأفراد المستضعفين. وفي محيط الإدارة البيئية، يتم بذل جهود لتنظيم الموارد وإدارتها على نحو رشيد.

وبالنسبة لمسألة التعاون الإقليمي، أريد إبراز دور الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي، الذي اعتمدته المجلس الأوروبي في عام ١٩٨٥. لقد أصبح هذا الميثاق نموذجا يحتذى به في التشريع الخاص بالحكم الذاتي المحلي للعديد من البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال.

ولا شك في أن هذه الدورة الاستثنائية بعثت أملا كبيرا في أن يتحد المجتمع الدولي حول برنامج عملي للموئل، بما في ذلك التعهد بالتزامات محددة وفعالة. ومن منطلق هذا الأمل، وبالنسبة عن أكثر من ٦ بلايين من سكان كوكبنا، يجب أن نجدد التزاماتنا وأن نتحمل مسؤولياتنا ونشجذ عزمنا وإرادتنا السياسية لترجمة التدابير التي نعتمدها إلى أعمال.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أناند

بريار نيور، رئيس وفد موريشيوس.

**السيد نيور** (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): إننا لسعادة بالغة لي أن أخطب الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الخامسة والعشرين، المكرسة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). لقد مرت خمس سنوات منذ اجتماعنا في اسطنبول لاعتماد إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل. وأصبح الوقت مناسباً إلى أبعد حد لكي نحري تقييمنا ناقدا لمدى نجاحنا في تنفيذ قراراتنا وفحص المشاكل التي واجهناها. ومن المؤكد أن نتائج مداولاتنا في هذه الدورة

**السيد زيداس (اليونان) (تكلم بالانكليزية):** اسمحو لي أن أبدأ كلامي بإضافة همتائي وفد بلادي وهمتائي الشخصية لرئيس الجمعية العامة وزملائه في المكتب على انتخابهم. وإني على اقتناع بأنه نظرا لما يتحلى به الرئيس من مهارات معروفة وقيادة فديرة، فإن هذه الدورة ستتكلل بالنجاح.

واسمحو لي أيضا أن أعرب عن موافقة بلدي على البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي.

يُتجمع مرة أخرى بعد خمس سنوات على انعقاد المؤتمر الثاني، بغية إعادة تأكيد إرادتنا السياسية لتحقيق الهدفين الرئيسيين لجدول أعمال المؤتمر. وتنفيذ جدول أعمال المؤتمر يشكل تحديا رئيسيا لبلدي، واعتماده يتزامن مع فترة من التغيرات الديناميكية التي تشهدها اليونان على جميع الصعد، وهي تغيرات تتعلق بعوامل خارجية وداخلية على حد سواء. أما المشاكل التي نواجهها في مستوطناتنا البشرية فهي ذات طابع خاص ومعقد. وينبغي ألا نتجاهل، على سبيل المثال، أن كل جزء من الأراضي اليونانية يحمل تراثا ثقافيا يمتد لقرون عديدة ينبغي الحفاظ عليه وحمايته.

ونحن في اليونان نواجه يوميا هذه المعضلات الصعبة، خاصة عندما يتعين علينا تحقيق التنمية. والحقيقة أنه اتخذت في السنوات الخمس الماضية خطوات هامة وإيجابية تتعلق بجميع جوانب نوعية الحياة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. وجميع هذه الجوانب والعديد من الصعوبات التي نواجهها، فضلا عن أولوياتنا في المستقبل، واردة في تقريرنا الوطني الذي أعدّ هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

وفي قطاع الإسكان، حيث تعتمد البلاد اعتمادا كبيرا على المبادرات الخاصة، فإن الأعمال التي يضطلع بها القطاع العام أي - الحكومة، والسلطات المحلية وما إلى ذلك - تقوم على تخفيف الضرائب وتوفير المكاسب، وخفض معدلات الفائدة لمشتري المنازل لأول مرة، وبرامج المنظمة العمالية للإسكان. ونحن نعمل على تكييف الجهود التي نبذلها للوفاء باحتياجات الإسكان والتكامل الاجتماعي للمجموعات الاجتماعية الضعيفة، ومنها اليونانيون المعاد توطينهم من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق فضلا عن طائفة الروما.

وتبذل جهود خاصة للتصدي للكوارث الطبيعية المتكررة، مثل الزلازل والفيضانات. وتتعلق هذه الجهود بإعادة تأهيل السكان المتضررين وابتعاذ الطرائق والوسائل اللازمة لخفض درجة الضعف الذي تتأثر به المباني والمستوطنات البشرية المستقرة. علاوة على ذلك، تواجه اليونان تحديا جديدا سببه تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السياسيين والاقتصاديين. والجهود التي تبذل في هذا المجال ترمي إلى ضمان جميع الوسائل

وفي موريثيوس، هناك طلب متزايد على الأراضي للأغراض السكنية. وبما أننا دولة جزرية صغيرة ذات مساحة محدودة من الأراضي، فإن تزايد الطلب هذا لا يمكن تلبية إلا بإتاحة أراضي مستعملة للزراعة وهذه تشكل النشاط الاقتصادي الرئيسي في البلاد. ويمكن للمرء أن يفهم إذاً الصعوبة التي تجدها الحكومة في إقامة توازن مناسب لتلبية الطلب على الأراضي السكنية بدون أن يتأثر الدخل الوطني من الزراعة تأثرا كبيرا.

ويشارك وفدي تماما في الرأي القائل إن السلطات المحلية تضطلع بدور هام في إدارة المدن. وهي تضطلع أيضا بحجز هام في تنفيذ جدول أعمال المؤتمر. فالحكومات المحلية هي أقرب شركاء للمواطنين في التنمية. وفي موريثيوس، تتعاون الحكومات الوطنية والمحلية لتنفيذ الأنشطة الإنمائية.

وترمي حكومتنا إلى توفير المسكن اللائق لكل أسرة من موريثيوس. وتواصل الحكومة التركيز على السكن الاجتماعي، وعلى تقديم مساعدات خاصة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض التي تبذل جهودا من أجل إيجاد مساكن لها. وبغية تلبية احتياجات مختلف الشرائح الاقتصادية للمجتمع في موريثيوس، وضعت الحكومة برنامجا للإسكان المنخفض التكلفة للجماعات ذات الدخل المنخفض. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الحكومة حوافز، من قبيل المنح والقرض ذات الفوائد المنخفضة، لمساعدة المواطنين على بناء منازلهم.

ومهما أبرزنا إسهام القطاع الخاص في تنفيذ جدول أعمال المؤتمر فلا يمكننا إبرازه على النحو الكافي. فالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص يتصف بأهمية خاصة في التصدي لمشكلة التحضر وما يرافقها من صعوبات. والقطاع الخاص في موريثيوس يساعد بنشاط في التشييد العمودي، فضلا عن تيسير توفير البنية التحتية والخدمات الحضرية.

وتوفر هذه الدورة الفرصة لنا للتأكيد مجددا على إرادتنا السياسية والتزامنا بتنفيذ جدول أعمال المؤتمر بتعاون وثيق مع جميع الأطراف الفاعلة المعنية. وبحمدنا الأمل في أن يسهم هذا الالتزام المتجدد في إيجاد عالم أفضل وسكن لائق للجميع.

وأخيرا، يود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده للإعلان الذي سيعتمد في نهاية هذه الدورة.

**الرئيس بالنياية (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة لسعادة السيد فوطيوس -

جان زيداس، رئيس وفد اليونان.

المتحدة الأولى المعني بالإسكان والبناء والتخطيط والتوسع فيه وتحويله إلى مفهوم كلي للمستوطنات البشرية، وبيان ضرورة إعطاء الأولوية للمسائل المتعلقة بالبيئة الطبيعية ونوعية النطاق الكلي للمستوطنات البشرية، إدراكاً منهم لحاجة المجتمع الدولي إلى مجاهدة ظاهرة التحضر العالمي التي لا يمكن تفاديها في نهاية المطاف، وضرورة الأخذ بنهج شامل متعدد التخصصات لإزاء المستوطنات البشرية.

وقد أدت تلك الجهود إلى عقد مؤتمر الممثل الأول في فانكوفر. واعتراضاً بذلك الإسهام، وقف المشتركون في المؤتمر مع التزام الصمت مدة دقيقة، في جلسة عامة، إكراماً لذكرى الفقيه الأستاذ دوكسياديس، وهو أول من بدأ هذا المشروع من اليونان، بعد موته بعام واحد.

واسمحوا لي أيضاً بأن أذكر الجمعية العامة بأن الألفاظ التي تعني المدينة والسياسة والثقافة في اللغة اليونانية مشتقة من نفس المصدر. ونفهم أن الممثل معني بالجمع بين المسائل التي تعالجها مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن البيئة والسكان والأغذية ووضع المرأة وتوازن النظام الاقتصادي العالمي برمته، وكثير غيرها. ذلك أن آثار جميع هذه المسائل تجتمع في المستوطنات. وفي المستوطنات يحقق البشر السعادة والعدالة والكرامة، أو يعانون الرفض واليأس والعنف المتزايد.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة

السيد أيون بوتنارو، رئيس وفد جمهورية مولدوفا.

**السيد بوتنارو (مولدوفا) (تكلم بالانكليزية):** لقد أتاحت عملية تنفيذ جدول أعمال الممثل على مدى خمس سنوات نجحاً متكاملًا ومتوازناً يضم المبادرات المتعلقة بالسياسة العامة والتشريعات والبرامج، من أجل تحقيق كل من تنمية المستوطنات البشرية واستئصال شأفة الفقر. ولئن كنا قد أحرزنا بعض النجاح في مختلف مجالات المستوطنات البشرية، فما زال أماننا التحدي المتمثل في إعداد وتنفيذ استراتيجيات وأساليب فعالة لحل المشاكل الحادة الناجمة عن الفقر والتوسع التحضري وعدم توافر المأوى اللائق، بما في ذلك مشاكل الإسكان الاجتماعي، والنمو السكاني السريع والركود الاقتصادي، وانعدام الاستقرار الاجتماعي.

وينبغي الاضطلاع باستعراض هذه العوائق وتقييمها على الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني مع مراعاة الالتزامات التي يفرضها جدول أعمال الممثل ومجالاته الحاسمة، وتوثيق الدروس المستفادة من تنفيذه واستخلاص العبر منها، كما ينبغي إصدار التوصيات بما يتخذ من إجراءات في المستقبل، على النحو المبين في تقرير المديرية التنفيذية

الضرورية لإدماجهم الاجتماعي، ومن بينها الإسكان الذي يتصف بالأولوية. وأخيراً، تبذل جهود خاصة بغية تحسين نوعية الإسكان من حيث الطاقة، والأداء، والكفاءة البنوية، والبنية التحتية والخدمات المجتمعية.

ومما له أهمية خاصة تحقيق التطوير المتوازن لنظام المستوطنات البشرية الوطني، الذي يتصف بتنوع كبير في البنى والمشاكل والخيارات. وقد أفضى ذلك إلى تحديث آليات وتُهج التخطيط والتصميم وتعديلها على النحو المناسب لمعالجة تنوع المستوطنات البشرية على جميع الصعد في الأراضي الوطنية، لا سيما في الجبال، والمناطق الريفية، والجزر، والمناطق الساحلية. ومن المتوقع أن يسهم إتمام العمل الجاري لإنجاز الشبكة الرئيسية للنقل والمواصلات، فضلاً عن السجل الوطني للأراضي المسوَّحة، إسهاماً كبيراً في تنمية مستوطناتنا على نحو متوازن.

ويتركز العمل في المراكز الحضرية الكبيرة وفي المدن المتوسطة والصغيرة على تحسين نوعية البيئة المتطورة، لا سيما عن طريق تحديد المناطق الحضرية المتدهورة، وترميم المباني المهجورة وإعادة استعمالها، وتحسين البنية التحتية، ومراقبة المباني غير القانونية، وتقييم أعمال التوسع غير المرر في المدن، وحماية المناطق المحيطة بالمدن والمناطق غير الحضرية. ويسهم تنفيذ برنامج الإعمار للألعاب الأولمبية في أثينا لعام ٢٠٠٤ فعلاً في تحديث البنية التحتية الحضرية على نحو جذري.

واسمحوا لي أن أضيف أن اليونان تعتقد اعتقاداً قوياً بأن سياسات تنمية المناطق الريفية وتحسين نوعية الحياة في قرانا تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة الكاملة والمتوازنة للبلاد بأسرها. ونحن ندرك أن تنفيذ جدول أعمال الممثل يقتضي بذل جهود جماعية وتنسيق الأعمال التي تضطلع بها الأطراف الرئيسية المعنية في جميع قطاعات الأنشطة البشرية وعلى جميع الصعد الحكومية. ونشدد تشديداً خاصاً على الدور الهام الذي تضطلع به السلطات المحلية. فالحكم الرشيد على الصعيد المحلي، الذي يعزز الشفافية، وعمليات المشاركة، والشفافية، تشكل القوة الدافعة نحو تحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وضمن هذا الإطار، تشكل إعادة تنظيم البلديات والكميونات وضمها مؤخراً في كيانات إدارية أكبر حجماً، إضافة إلى إضفاء اللامركزية على صنع القرار وتحويل الموارد المالية، أحد الإنجازات الكبرى لبلدنا.

واسمحوا لي بأن أضيف ملاحظة بشأن تاريخ الممثل. وأقصد بذلك الجهود التي بدأها منذ ٤٠ عاماً المعماريون والمخططون اليونان البارزون بالتعاون مع غيرهم من الشخصيات الدولية في مختلفه الميادين. فقد حاول أولئك الأفراد الارتقاء ببرنامج الأمم

لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وغيره من الوثائق ذات التوجُّه الإجرائي في هذه الدورة.

ويرى بلدي أن أفضل طريقة لتحقيق الاستدامة للمستوطنات البشرية تكون بكفالة استناد المبادرات المقبلة إلى أفضل الممارسات وإلى الخبرة المكتسبة من عملية الاستعراض والتقييم. ويجب أن نسترشد في أعمالنا بالمبادئ التي يقوم عليها جدول أعمال الممثل ومنهج عمل الممثل الثاني، حيث أن هاتين الوثيقتين ما زالتا تشكلان جدول أعمال عالميا ذا صلة وأهمية للتنمية في عالم أخذ في التحضر. ويمكن أن تمثل الشراكة وبناء القدرات في عصر العولمة والتحضر نهجا أساسيا آخر من نهج تنمية المستوطنات البشرية التي يتجسد فيها جدول أعمال الممثل.

ندرك تماما أن عولمة الاقتصاد العالمي المتزايدة تمثل فرصا وتحديات، فضلا عن مخاطر وأشكال لعدم اليقين، أمام عملية التنمية. وتوجد لذلك حاجة إلى تحديد المشاكل على نحو أكثر وضوحا ومحاولة اكتشاف التحسينات الممكنة، مع التماس منظورات جديدة للتحضر وتوسيع المشاركة من قِبل الجهات الفاعلة النشطة على اختلافها في مجال المستوطنات البشرية، بما فيها المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وفي هذا السياق تؤكد حكومة جمهورية مولدوفا من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل لجدول أعمال الممثل والوثيقة الختامية لهذه الدورة كأساس للعمل وإحراز التقدم في المستقبل.

لقد وافقت جميع الحكومات، باعتمادها جدول أعمال الممثل، على اتخاذ الخطوات الكفيلة بتوفير إسكان معقول التكلفة، لائق بالمعيشة، يسهل الحصول عليه، وضمان أمن الحيازة. وتمثل هذه التدابير إعادة تأكيد الحق في المأوى المناسب، أي المكان الذي يمكن أن ينعم المرء فيه بالأمن والسلام والكرامة.

وقد ركّز بلدي خلال فترة استعراض اسطنبول على القيام بمجموعة كاملة من التدابير الخاصة بالوقت الراهن والأجل الطويل، فيما يتعلق بوضع سياسة مشتركة في هذا المجال تنص على إعداد أطر معيارية، وعلى تطوير الآليات الوطنية اللازمة لتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة، بما فيها المستوطنات البشرية المستدامة.

وتتخذ الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية في بلدي وجهة اقتصاد السوق وقد أدت إلى إنشاء مفهوم جديد للتحضر والتخطيط الإقليمي. ونتيجة لذلك، حدثت تغييرات ملموسة في هذا المجال خلال السنوات الخمس الماضية. وتشمل تلك التغييرات إضفاء اللامركزية على الإدارة العامة، واعتماد هيكل جديدة للإدارة الإقليمية، وتعزيز بناء القدرات على صعيد الإدارة المحلية، بهدف تحقيق الأداء الأمثل لعملية الإصلاح برمتها.

ونحن، كغيرنا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحوُّل، نبذل جهدا كبيرا في مواجهة تحديات جوهرية. ومن الواضح أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تشكل عبئا على جزء معين من السكان، مما يسبب عجزا كبيرا في قطاع الإسكان بالبلديات ويهدد تنمية المجتمع على نحو مطّرد. ولتفادي حدوث تدهور حاد في مستويات معيشة السكان، وانخفاض في الخدمات البلدية، وهبوط في كفاءة الأنشطة الاقتصادية، والانحدار إلى هوة الفقر، يجب علينا أن نبحث عن طرق لإدخال تحسين كبير على قطاع الإسكان الحضري والهياكل الأساسية للبلديات.

وبدعم واسع النطاق من المجتمع المدني وبعض الوكالات الدولية، قامت حكومة بلدي، إدراكا منها تماما لهذا الأمر، بوضع استراتيجية وطنية شاملة للتنمية المستدامة، يطلق عليها مولدوفا ٢١، تتضمن تحليلا متعمقا للحالة الراهنة وتحدد الأهداف الرئيسية والتوجهات اللازمة لإصلاح نطاق النشاط الاجتماعي الاقتصادي برمتها، بما فيه المستوطنات البشرية. ومن الأمثلة الناطقة على تنفيذ جدول أعمال الممثل إنجاز المشروع الوطني للتسجيل العقاري، الذي يرمي إلى إيجاد الدعم المعلوماتي والشروط اللازمة لأغراض تنمية المناطق الحضرية والريفية. وفي الوقت ذاته، يتألف النهج الذي نأخذ به في برنامج الاستراتيجية الوطنية من اعتماد مجموعة جيدة التنسيق من التشريعات وتنفيذ سياسات حكومية تستهدف تنمية الإسكان الجيد والمستوطنات البشرية المستدامة.

وتشكل المشاركة النشطة من جانب القطاع الخاص والأعمال التجارية الصغيرة في تنمية المستوطنات البشرية بعدا جديدا من أبعاد تنفيذ جدول أعمال الممثل في بلدي. وتتفق في هذا السياق مع الرأي الذي أعرب عنه المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من أن الشرط الأساسي المسبق لمواصلة تنمية المستوطنات البشرية والإسكان المناسب والحماية البيئية هو تعزيز الديمقراطية التي يتوافر فيها التمثيل السياسي التعددي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية، والتي تدعمها إصلاحات اقتصادية واجتماعية سليمة، وإدارة عملية فعّالة. ونحن علاوة على ذلك نأخذ أيضا بعين الاعتبار أهمية التعاون الدولي، لا سيما التعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

ونرى من غير الممكن تنفيذ جدول أعمال الممثل ما لم تعقب الإعلانات والنداءات السياسية خطوات عملية وما لم توجد موارد مالية حقيقية. وبما أن المسؤولية الأولية عن التنفيذ الكامل لجدول أعمال الممثل والإجراءات والمبادرات الإضافية الواردة في وثائق النتائج الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الحالية للجمعية العامة تقع على عاتق

الحكومات، أود أن أؤكد من جديد التزام حكومتي بتعزيز تنمية المستوطنات البشرية المستدامة.

**الرئيس بالنياية** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد والتر بالزان، رئيس وفد مالطة.

**السيد بالزان** (مالطة) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد مالطة البيان الذي أدلى به في وقت مبكر ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي.

وفي البداية، أود أن أثنى على العمل الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بصدد توجيه جهود المجتمع الدولي نحو تنفيذ جدول أعمال الموئل تنفيذاً فعالاً.

وتعتقد حكومة مالطة أن توفير المأوى الملائم للجميع مسألة لها أهمية بالغة، لأن من شأنها أن تقضي على إحراز تقدم اجتماعي - اقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. ويعتقد هذا الوفد أن جدول أعمال الموئل قالب ضروري للجهود التي تبذلها السلطات الوطنية والمجتمع الدولي، على حد سواء، بصدد مساعيها الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة للمستوطنات البشرية.

وبما أننا على دراية تامة بأن كثافة السكان العالية جدا في مالطة تقتضي تخطيط استخدام الأراضي بعناية فائقة، فقد اعتمدنا خطة هيكلية لإدارة استخدام الأراضي في وقت مبكر من التسعينات، وأنشأنا سلطة تخطيط لرصد تنفيذها. ومن خلال المشاركة النشطة من جانب المجموعات الرئيسية ذات الصلة، بما في ذلك السلطات المحلية، وضع في وقت لاحق عدد من الخطط المحلية لشتى المناطق.

واتخذت مبادرات لتشجيع ملكية المساكن ونفذت في نهاية الأمر عبر السنين وحققنا نجاحا ملحوظا. وفي الحقيقة، فإن نسبة ٧٠ في المائة من المساكن في مالطة في الوقت الحاضر مملوكة لسكانها. وفضلا عن ذلك، ينص دستور مالطة على حماية المواطنين ضد نزع حيازتهم لممتلكاتهم وحرمانهم من حقوقهم في الملكية.

وبما يؤسف له، أن الحالة ليست كذلك فيما يبدو، بالنسبة لجزء كبير من العالم. ولا يزال عدد كبير من الناس يعيش في فقر وفي أوضاع سكنية بائسة، من شأنها أن تؤدي إلى بطء النمو الاقتصادي وأن تسفر عن تدهور البيئة مما يؤدي بدوره إلى زيادة الفقر. ويتعين التصدي لهذه المشكلة التي تحمل في طياتها أسباب استدامتها، ومعالجتها بطريقة متكاملة. غير أن تحقيق هذا الهدف يقتضي دعما ملائما من المجتمع الدولي.

وفي تصميم السياسات من أجل التنمية المستدامة في هذا الميدان، ينبغي أن يظل البعد الإنساني في جوهر عملية التنمية. ولا ينبغي لسياسات واستراتيجيات التخطيط الشاملة أن تتغاضى عن الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لأن هذه الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة ليست مترابطة فحسب بل إنها تدعم بعضها بعضا أيضا. ومن شأن السياسات المصممة في إطار هذه المبادئ التوجيهية أن تسهم بفعالية في تخفيض حدة الفقر والبطالة وفي تقديم الخدمات الاجتماعية، والإسكان اللائق، وفي منع الجريمة وفي تهيئة بنية أساسية أفضل، بما في ذلك الكهرباء ومياه الشرب المأمونة، فضلا عن تكامل مجموعات النساء والمجموعات المهمشة من أجل تحسين النسيج الاجتماعي.

وتقع على الحكومات المسؤولية الأولية عن ضمان تحقيق التنمية المستدامة في بلد كل منها وعن تنفيذ جدول أعمال الموئل. غير أنه لا بد من إدراك أنه لا يمكن تحقيق التقدم الاجتماعي - الاقتصادي في البلدان النامية بدون مساعدة من البلدان الصناعية عن طريق، جملة أمور منها، بناء القدرة المؤسسية، وتعزيز أفضل الممارسات وتحقيق مستوى ملائم من المساعدة الإنمائية الرسمية، فضلا عن تخفيف الدين.

وتتسم المشاركة العامة على نطاق واسع، بما في ذلك مشاركة النساء، في عمليات اتخاذ القرارات وفي ملكية زمام الأمر في صنع السياسات بالأهمية من أجل إحراز النجاح في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وفي هذا السياق، لا بد من إبراز أهمية إسهام السلطات المحلية، لا سيما نظم الحكم الحضرية المحسنة، إبرازا كافيا. وقامت حكومة مالطة، دراية منها بذلك، ومسترشدة بمبدأ الرافدية، بإدخال تعديلات كثيرة على قانون المجالس المحلية لعام ١٩٩٣ بهدف زيادة تعزيز عملية توزيع السلطة من المركز.

واحتل تطبيق المزيد من اللامركزية في تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية من خلال تكييف مفهوم التسوق عند وقفة واحدة مكانة عالية في جدول أعمال الحكومة. والأكثر أهمية من ذلك أن المجالس المحلية التي يقوم السكان فيها بدور مباشر في عملية صنع القرارات التي تؤثر على بيئتهم الحضرية أو الريفية المباشرة، أصبحت متكاملة وتشكل جزءا لا يمكن الاستغناء عنه في نظامنا السياسي.

ويعتقد هذا الوفد أنه ينبغي للمجتمع أن يوفر للأسر بيئة من شأنها أن تعزز إمكانات الأسرة بصفتها مكانا لتربية أجيال الحاضر والمستقبل. وثمة حاجة إلى تكميل هذا الدور المسؤول بجهود تقوم بها المؤسسات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المحلي الأخرى، فضلا عن تعزيز نظام تعليم عالي النوعية يغرس في المتعلمين مهارات الحياة بدلا من مجرد نقل الحقائق.

فعاليتها كسبيل لمعالجة مشاكل الإسكان اللائق والقضايا الأخرى المتعلقة بالمأوى. وثمة قرار تخطيطي آخر هام اتخذته الحكومة هو معالجة ندرة الأرض في العاصمة جزيرة مالي، أكبر مركز حضري في البلد. ويتسبب نقص الأراضي في نقص حاد في الإسكان والأرض اللازمة للاحتياجات الإنمائية الأخرى. ولذلك سيوفر مشروع هام للتنمية الحضرية بالقرب من مالي، بدأ في عام ١٩٩٧، أراضي مستصلحة لإنشاء مركز حضري جديد، سوف يفي بالاحتياجات الإسكانية الملحة للعاصمة.

وحيث أن نقص الأراضي يمثل إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه البلد، فهناك حاجة إلى قانون فعال للأراضي يعالج احتياجات التنمية الحضرية. ولهذا السبب أعدت الحكومة مشروع قانون جديد للأراضي يمر الآن بعملية تصديق البرلمان عليه. وسيعزز قانون الأراضي الجديد هذا القانون من حيث علاقته بقضايا مثل عمليات الرهن العقاري وسندات ملكية الأراضي وشراء الأراضي وبيعها، مما سيمهد الطريق لوجود سوق صحية للإسكان.

وتمويل الإسكان جانب آخر هام في سياسة الإسكان، أعطته حكومة ملديف الأولوية. وتؤمن الحكومة بشدة أنه من أجل إيجاد حل مستدام لمشكلة الإسكان من الضروري إنشاء آلية تمويل سليمة. وتؤخذ القروض في الوقت الحالي وفق شروط الإقراض التجاري وتسدد على فترات قصيرة وبأسعار فائدة مرتفعة. ولذلك سيكون المشروع التجريبي الخاص بتمويل الإسكان الذي يجري تنفيذه الآن الخطوة الأولى نحو نظام شامل لتمويل الإسكان.

وتعمل ملديف أيضا على تنفيذ برنامج المراقبة الحضرية، بدعم من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). ومن خلال هذا البرنامج سيتم تحديث المؤشرات الحضرية بصفة مستمرة، وبذلك يساعد البلد على صياغة سياسات أكثر فعالية في معالجة قضايا التنمية الحضرية والمأوى.

هذه بعض المجالات الهامة التي تعمل حكومة ملديف على تحقيقها في معالجتها لجدول أعمال الموئل. ورغم أن المهمة شاقة فإن الحكومة تعتقد بشدة أن العمل الحالي الخاص بإرساء الإطار السليم سيؤدي ثمارة على المدى البعيد، وهي ملتزمة بسياسة مستدامة للمستوطنات البشرية.

**الرئيس بالنياية (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كامل باباينوف، رئيس وفد قيرغيزستان.

وهذا المؤتمر يهيئ فرصة أخرى للمجتمع الدولي لكي يعرب عن تضامنه مع الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر والذين يحتاجون إلى المأوى اللائق. ولا تحتاج المشكلة إلى تعريف.

والتدابير المطلوب اتخاذها لتحقيق أهدافنا قد وضعت بالفعل. غير أنه بالرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله ويجب تكثيف الجهود بغية ضمان ترجمة التضامن إلى إجراءات ملموسة ترمي إلى تخفيف محنة الملايين الكثيرة من الناس.

**الرئيس بالنياية (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة لسعادة السيد حسين شهاب، رئيس وفد ملديف.

**السيد شهاب (ملديف) (تكلم بالانكليزية):** يسرني بالغ السرور، سيدي الرئيس، أن أراكم ترأسون هذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية العامة. وأثق في أنكم، بفضل قيادتكم المقتدرة ومهارتكم الدبلوماسية سوف توجهون أعمال هذه الدورة إلى نتيجة ناجحة.

لقد تعين على ملديف كونها دولة تتألف من جزر صغيرة جدا، أن تنصدر لقضايا المأوى بطريقتها الخاصة. وبسبب طابع التناثر الذي يسم البلد، حيث يتوزع السكان على عدد كبير من الجزر الصغيرة، فإن توفير البنية الأساسية لجيوب صغيرة من السكان بطريقة فعالة ومستدامة قد تطلب تفكيراً جديداً في التخطيط.

وفي الوقت الحاضر هناك سياسة هامة جديدة ذات صلة بالمستوطنات البشرية في ملديف تمثل نمجا جديدا إزاء التخطيط الإقليمي. ومن أجل القيام على نحو فعال بتقديم شتى خدمات البنية التحتية الاجتماعية والعمرانية، بدأ العمل في تنفيذ برنامج معني بتركز السكان. ويجري تشجيع الأشخاص الذين يعيشون على جزر يقل فيها عدد السكان إلى حد كبير على الانتقال إلى جزر مختارة بها مساحات من الأراضي وإمكانات للتنمية أكبر. وعلى المدى الطويل، سيقبل عدد الجزر المأهولة بالسكان وتتوفر فيها مرافق أفضل، وهي سوف تجتذب استثمارات اقتصادية ذات جدوى ومستدامة في مجال البنية التحتية.

وعلى الرغم من أن نقل السكان عملية صعبة، فإن حكومة ملديف قادرة على تنفيذ برنامج تركيز السكان من خلال إشراك الجمهور في عملية صنع القرار. والسكان المعنيون مقتنعون بالفوائد العديدة لهذا النهج الجديد، ومعدل نجاح التنفيذ مشجع جدا.

وإننا نعتقد أن هذا النهج الجديد في التخطيط خطوة هامة في تنفيذ جدول أعمال الموئل في بلدنا. ونحن واثقون من أن هذه الاستراتيجية الطويلة المدى سوف تثبت



وبالنيابة عن وفد جمهورية قيرغيزستان، أود أنؤكد مرة أخرى على رغبتنا في تنفيذ إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل. وسوف تبقى هاتان الوثيقتان نقطة الانطلاق الأساسية لأعمالنا بغية ضمان التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وفي هذا الصدد، ترحب قيرغيزستان بالرؤية الاستراتيجية الجديدة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وتركيزها على حملتين عالميتين لضمان ملكية المنازل وضمان الحكم الحضري الرشيد - وهي عوامل استراتيجية في ضمان التعاون الدولي من حيث علاقتها بتوفير المأوى اللائق للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

كذلك رحبت قيرغيزستان بإنشاء اللجنة الاستشارية للسلطات المحلية وإسهامها في عمل الموئل في الإعداد لهذه الدورة الاستثنائية. وتولي قيرغيزستان أهمية لأنشطة الرامية إلى الجمع بين البلدان التي يمر اقتصادها بحالة انتقالية في منظومة تعاون متعددة الجوانب في مجال التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. ويمكن تحقيق هذا من خلال تعزيز دعم ومشاركة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والصناديق الدولية والوطنية والقطاع الخاص وشركاء آخرين في جدول أعمال الموئل.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار المتخذ في الجلسة العامة الأولى، أعطي الكلمة الآن إلى السيدة ناريل تاونسيند، رئيسة لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالمستوطنات البشرية.

**السيدة تاونسيند** (لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالمستوطنات البشرية) (تكلمت بالانكليزية): إنه شرف كبير لي أن أتمكن من مخاطبة الجمعية اليوم بوصفي رئيسة للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالمستوطنات البشرية والمنسق المساعد لفريق التيسير الدولي للمنظمات غير الحكومية، الذي أنشئ للموئل الثاني في اسطنبول وأعيد إلى مهمته في نيروبي أثناء العملية التحضيرية. لقد تم اعتماد أكثر من ٢٥٠٠ منظمة غير حكومية لدى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، يمثل العديد منها منظمات شعبية أساسية. إننا بسبب الطابع الشمولي لقضايا الموئل، نستمتع هنا إلى أصوات الشعوب، ربما أكثر مما استمعنا إليها في أي من مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى المعقودة في التسعينات، ولقد أرقعها تكرار إشارة حكماء المعونة الدولية إليها واضعة إياها بعمال "الدولار في اليوم". وينبغي أن يذكروا التقرير المتواضع بوجود ١,٣ بليون شخص في حاجة إلى مأوى أفضل بأن تدهور البيئات المعيشية والتشريد القسري ظروف لا عذر لوجودها في هذه المرحلة من تنمية البشرية الجماعية.

**السيد باياليونوف** (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية تركز حكومة قيرغيزستان على مصالح الشعب، لأن ذلك هو ما يشكل أساس أعمالنا في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وصعوبات الإسكان هي من بين أكثر المشاكل الاجتماعية حدة في جمهورية قيرغيزستان. ولحل هذه المشاكل تم وضع برنامج لتشديد المساكن يغطي الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٠، وسيتم تنفيذه وفق تعليمات رئيس جمهورية قيرغيزستان. والهدف الرئيسي لسياسة برنامج الإسكان في الجمهورية هو توفير السكن الذي يتيسر الحصول عليه للمواطنين من خلال إنشاء آليات لجذب كل من الاستثمار المحلي والأجنبي في مجال تشديد المساكن، وتعزيز التشريعات والمعايير الأساسية لسوق الإسكان، وتحقيق الاستغلال الأفضل لقدرة مؤسسات الإنشاء والتصنيع المرتبط به.

وقيرغيزستان اليوم هي إحدى أقل البلدان المتطورة صناعيا في توفير الإسكان، ولديها متوسط ١٢,٩ مترا مربعا من المساحة السكنية للفرد. وعلاوة على ذلك، فقد استفحل نقص المساكن في السنوات الأخيرة بسبب الانخفاض الفاجع في حجم إنشاءات المساكن الذي نتج عن التدهور الاقتصادي العام والانخفاض الحاد في تمويل الدولة ودخل السكان. ويزداد عدد السكان المحتاجين للمساكن سنويا - ويصل العدد الآن إلى أكثر من ١٦٦ ألف أسرة - وترتبط هذه الزيادة بانخفاض في تشييد الوحدات السكنية الجديدة بكل مناطق الجمهورية وبصعوبات إنشاء آليات جديدة لتمويل الإسكان من خلال عمليات الرهن العقاري والقروض.

ويقر وفد قيرغيزستان بأن تعبئة الموارد المحلية والسياسة الوطنية الرشيدة أمران ضروريان لحل المشاكل المتعلقة بالإسكان والمستوطنات البشرية، وأن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ جدول أعمال الموئل تقع على عاتق الحكومة. ومع ذلك فإن الدعم الدولي هام جدا أيضا. وسوف تتطلب الصعوبات المالية الخطيرة والطبيعة المعقدة للمشاكل المتعلقة بإنشاء المساكن نهجا برنامجيا متناسبا مع حجم المشكلة، التي يكتسب حلها أهمية كبرى بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لقيرغيزستان. وسوف نحتاج للاستفادة من تجربة البلدان في كل أرجاء العالم، وسنحتاج إلى التعاون الدولي والمساعدة من المنظمات الدولية. وسنرحب بهذه المساعدة بشكل خاص في سياق العام الدولي للجبال، الذي سيحتفل به في عام ٢٠٠٢ ضمن إطار الأمم المتحدة. وبالنسبة لقيرغيزستان، وهي بلد جبلي في أغلبه، هناك أهمية خاصة لتوفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي للسكان في المناطق الجبلية وفي ضمان أن تفي مستويات المعيشة بالمعايير الدولية للمناطق المتطورة.

ظن منظمات غير حكومية عديدة من جراء الأعمال التي تم القيام بها خلال العملية التحضيرية، والتي سعت إلى عرقلة دورها بوصفها شريطة للموئل، وهو أحد الملامح الفريدة لهذه العملية التي تمت الموافقة عليها في مؤتمر اسطنبول. كذلك يعترينا القلق إزاء الموقف المتشدد الذي تنتهجه بعض الدول الأعضاء بصدد حق الشعوب في المأوى - وهو حق يكرسه بالفعل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، وأعيد التأكيد عليه في إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل. ونحن مقتنعون بأن الحق في ظروف معيشية لائقة الذي ينطبق على كل المواطنين لن يؤثر سلبا على اقتصادات البلدان المعنية، بل إنه يضيف إلى قيمة ومخدرات المجتمعات المعنية وله تأثير مضاعف الفائدة على طاقات وموارد الرجال الفقراء، بل وحتى النساء الأشد فقرا.

وتود منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في الموئل، أن تشارك في المزيد من البحوث حول الإصلاحات التنظيمية. إننا ندرك الطريقة التي تعوق بها اللوائح التنظيمية المكيدة أو المكلفة توفير الإسكان الميسور التكلفة، وتعزل المجتمعات عن أجهزة التخطيط وصنع القرار، وتقطع بعض الأرزاق، وتخط من شأن مشاركة الفقراء في الأنشطة التي تؤثر على نوعية حياتهم.

ختاما لكليتي، إننا نظل ملتزمين بأهداف جدول أعمال الموئل، ونؤيد المبادئ الواردة في مشروع الإعلان المتعلق بالمدن، وننتقل إلى مواصلة التعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ونود تقديم شكرنا وخالص تقديرنا إلى المديرية التنفيذية على دعمها السخي والتعاون الطيب من موظفيها في تمكين لجنة المنظمات غير الحكومية وفريق التيسير الدولي للمنظمات غير الحكومية من عقد منتدى المنظمات غير الحكومية. وكذلك أود اغتنام هذه الفرصة لشكر الدول الأعضاء التي شرفتنا بإحاطة إعلامية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة

هذه الجلسة.

سوف أعطي الآن الكلمة للممثلين الذي يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر

مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أما بالنسبة لتوقعات جدول أعمال الموئل، فلقد قطعنا شوطا كبيرا منذ إعلان فانكوفر المعني بالمستوطنات البشرية وخطة عمل فانكوفر لمؤتمر الموئل الأول، في عام ١٩٧٦، إلا أن الفوارق الصارخة في الفرص الاقتصادية والاجتماعية في المستوطنات البشرية التي ورد ذكرها آنذاك ما زالت قضايا مستمرة بإمعان في كل أنحاء العالم.

وخلال الموئل الثاني، اعترف مشاركون عديدون بأن ظروف المعيشة لم تتحسن خلال الجيل السابق بالنسبة للأغلبية العظمى من أفقر سكان العالم، وأن الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية الأخذة في الاتساع هي شاهد على التدهور السائد في الظروف البيئية والاجتماعية - الاقتصادية. ولقد تمخضت مداولات المؤتمر عن جدول أعمال الموئل، وخرجت توصياته العملية تحت عنوانين رئيسيين: الإسكان الميسور التكلفة للجميع، والمستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر. ولقد ابتدر أعضاء المنظمات غير الحكومية في هذه اللجنة مشاريع أبحاث، وشاركوا في الفعاليات الاجتماعية ذات الصلة، وما زالوا يقدمون خدمات فنية طوعية من أجل تحقيق أهداف جدول أعمال الموئل، ولا سيما على الصعيد المحلي.

وموضوعا الموئل المشار إليهما سلفا عززتهما حملتان عالميتان - الحملة العالمية لتأمين الحياة والحملة العالمية للحكم الحضري. وتعد لجنة المنظمات غير الحكومية مجموعة من قضايا تأمين الحياة من أمثلة منتشرة حول العالم إسهاما منا لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ويشارك الأعضاء في مشاريع أفضل الممارسات، وهي سلسلة جارية من حلقات العمل التي تنظمها مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة تتعلق بالحكم الحضري، خاصة تلك الحلقات التي تركز على التمويل للتنمية الحضري.

وتتعاون لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالمستوطنات البشرية مع منظمات أخرى في توفير المعلومات حول كل جوانب جدول أعمال الموئل وتبرز تعاون مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع المبادرات الدولية لحفض الفقر - على سبيل المثال برنامج الإدارة الحضري مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج المدن المستدامة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويشارك أعضاء عديدون في استراتيجيات لمكافحة الفقر على كل نطاق منظومة الأمم المتحدة وارتباطاتها مع شراكات القطاع الخاص، خاصة تلك الرامية إلى خلق ظروف معيشية أفضل والبحث عن مأوى معقول التكلفة.

وتشجعنا استجابة الدول الأعضاء لقرار الجمعية العامة ١٩٤/٥٥ المؤرخ ٢٠

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي دعا، في الجزء الخامس، الفقرة ١، إلى "إدراج مجموعات الشركاء في وفود وطنية عريضة القاعدة ومتوازنة جنسانيا". ومع ذلك، خاب

**السيد كوشازيان** (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): لم يكن وفدي ينوي الدخول

في مجادلات، ولكن البيان الذي أدلى به الوفد الأذربيجاني استفزنا وحملنا على ذلك. ففي ذلك البيان، أطلق الممثل الأذربيجاني ادعاءات لا أساس لها من الصحة وسخيفة.

أما عن العبارات المستخدمة، فأود أن أذكر أن المجتمع الدولي بأسره يعلم تماماً من البادئ الحقيقي للعدوان على السكان الأرمن المقيمين في العديد من المدن الصغيرة والكبيرة والمستوطنات في أذربيجان وناغورني كاراباخ.

وما زالت أرمينيا تعاني حتى اليوم من الحصار الذي فرضته أذربيجان لمدة ١٠ أعوام. ونتيجة للأعمال العدوانية التي مارسها ذلك البلد، أصيب أكثر من ١٢ ألف منزل بالأضرار والدمار. وأصبحت هناك حاجة إلى إعادة إعمار وإصلاح ٧٨ مركزاً تعليمياً و ٦٢ منشأة رعاية طبية و ٥١٥ كيلومتراً من أنابيب مياه الشرب و ٧٢٤ كيلومتراً من أنابيب الري و ٥٧٥ كيلومتراً من الطرق. وعانت قرى عديدة على طول الحدود في أقاليم أرمينية عديدة من نيران المدفعية.

إننا نأسف على أن الوفد الأذربيجاني قد اختار الدخول في مثل هذا النهج المدمر، في الوقت الذي استأنف فيه رئيسا الدولة لكلا البلدين جهودهما لإيجاد أرضية صلبة لتسوية شاملة لصراع ناغورني كاراباخ.

وإننا نطالب الوفد الأذربيجاني بالإحجام عن هذا السلوك وإظهار الاحترام لولاية هذه الدورة الاستثنائية.

**السيد القدوة** (فلسطين): تحدث بعد ظهر اليوم الممثل الإسرائيلي أمام هذه الدورة الاستثنائية وقدم خطاباً عبارة عن كتلة من المغالطات والتشويه المقصود. بالطبع المتحدث هو وزير الإسكان الإسرائيلي، وهو الوزير المسؤول عن إقامة المستعمرات غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهو الذي أعلن قبل حوالي عشرة أيام، وبحماس شديد، عن بناء وحدات سكنية جديدة في مستعمرتين، وذلك بالرغم من ادعاء الحكومة الإسرائيلية موافقتها على تقرير ميتشيل. باختصار، هذا الوزير هو المسؤول عن جريمة الحرب، وهي المستعمرات الإسرائيلية في الأرض المحتلة.

إن قيام قوة الاحتلال بنقل مواطنيها إلى الأراضي المحتلة، هو انتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وللعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وهو جريمة حرب وفقاً للبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف وكذلك وفقاً لقانون المحكمة الجنائية الدولية.

إن الجريمة التي ترتكبها إسرائيل في مجال الإسكان والمستوطنات البشرية لا تقتصر على الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي حقيقة الأمر إن قدراً كبيراً من الأنشطة السكانية الإسرائيلية يتم على أراضٍ مغتصبة ومسروقة من أفراد فلسطينيين. ولقد استولت إسرائيل وفقاً لأرقام لجنة التوفيق للأمم المتحدة على ٥,٥ مليون دونم هي ملكية خاصة لأفراد الفلسطينيين ما زالوا لاجئين منذ عام ١٩٤٨.

ولا تكفي إسرائيل بمنع عودة هؤلاء إلى بيوتهم وممتلكاتهم، ورفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإنما ترفض حتى الإقرار بملكية الأفراد الفلسطينيين لأراضيهم، وتقوم باستغلال هذه الأراضي بشكل غير شرعي بما في ذلك إقامة مشاريع إسكانية على هذه الأراضي.

ومنذ العام الماضي، تقوم إسرائيل، قوة الاحتلال، بشن حملة عسكرية دموية ضد الشعب الفلسطيني ارتكبت خلالها العديد من جرائم الحرب وإرهاب الدولة، بما في ذلك القتل المتعمد لعدد كبير من بين الـ ٥٠٠ فلسطيني الذين استشهدوا خلال هذه الفترة، واغتيال عدد آخر من الفلسطينيين.

إن أصل المشكلة يبقى وجود الاحتلال الإسرائيلي والاستمرار في استعمار الأرض الفلسطينية من خلال الأنشطة الاستيطانية حتى بعد عملية السلام وبالرغم من كل الجهود الدولية في هذا المجال.

إن الجانب الفلسطيني يعمل بشكل جاد حالياً مع العديد من الأطراف، بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، بهدف وقف المأساة القائمة وتنفيذ توصيات لجنة ميتشيل وكذلك المبادرة المصرية الأردنية. وكل ما نرجوه الآن أن تكون إسرائيل صادقة في موافقتها على تنفيذ توصيات لجنة ميتشيل وأن تبدأ فوراً بتنفيذ الخطوات المترتبة عليها.

للأسف، إن ما استمعنا إليه اليوم لا يبشر بالخير ولكننا، وبالرغم من ذلك، لم نفقد الأمل.

**السيد زكي** (مصر): استمعنا إلى البيان الذي ألقاه ممثل إسرائيل في بداية

الجلسة ولم نفاجأ في حقيقة الأمر بمحتوى البيان والذي وجدنا للأسف أنه لا علاقة له بموضوع المؤتمر.

إن الحقيقة التي ترفض إسرائيل الاعتراف بها هي أن احتلالها للأراضي الفلسطينية، وتوطينها للمهاجرين القادمين من كافة أنحاء العالم في الأراضي العربية

ولا بد أن يقف المجتمع الدولي وقفة واحدة وحازمة للضغط على إسرائيل من أجل وقف نشاطها الاستيطاني على الفور. إذ أن استمرار هذا النشاط تحت حراسة الاحتلال ورفض إسرائيل احترام الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني هما السبب الحقيقي في المعاناة الحالية للفلسطينيين وأيضاً للإسرائيليين.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥.

والفلسطينية، ومصادرتها للأراضي الواقعة تحت احتلالها أمور تشكل السبب الرئيسي في المآسي التي يعيشها الشعب الفلسطيني والخسائر في الأرواح التي يتعرض لها الشعبان.

إن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي التي تحتلها إسرائيل بالقوة العسكرية هو نشاط غير شرعي وغير قانوني وفقاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة. ومهما حاول مندوب إسرائيل تحميل الأمر الواقع أو تضليل الرأي العام الدولي بالحديث عن الإرهاب وليس عن الاحتلال، فإن تلك المحاولات اليائسة لن يكتب لها النجاح.

إن المستوطنين الإسرائيليين ينشرون العنف ويروجون له. فهم يحرقون الزراعات الفلسطينية، وتقام بيوت لهم في الأراضي العربية المحتلة المصادرة. وتحول مستوطناتهم إلى قلاع عسكرية تستهدف السكان المدنيين الفلسطينيين. هؤلاء المستوطنون مجرمّون تواجدهم في الأراضي المحتلة.